

كفاية الاهتداء في الوقف والابتداء



عبد السلام عبده المعبأ

الألوكة



alukah.net

موقع
مؤسسة
الألوكة
موقع
مؤسسة
الألوكة
موقع
مؤسسة
الألوكة
موقع
مؤسسة
الألوكة



المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب مهيمناً على الكتب، ولم يجعل له عوجاً، أحمده عدد كل شيء وملء كل شيء، بكل حمد حمده به أوليائه المقربون، وعباده الصالحون حمداً لا ينقضي أبداً، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان. أما بعد:

فإن الاهتمام بعلوم الكتاب والسنة، وتعلمها والجد في تحصيلها والإنصاف فيها سبب خير كثير، والأمور بعواقبها منوطة ولن يخيب الله تعالى من صدق وصدق.

وإن علم الوقف والابتداء من أجل علوم الكتاب الحكيم، لأنه يستعان به على فهم القرآن والغوص على درره وكنوزه وتتضح به الوقوف التامة، والكافية والحسان، فتظهر للسامع المتأمل والقارئ المتدبر المعاني على أكمل وجوها وأصحبها، وأقربها لمأثور التفسير، ومعاني لغة العرب، فإن اعتماد علماء الوقف والابتداء في وضع الوقوف وتفصيلها، وبيان وجوها، مبني على النظر في معاني الآيات، وكلامهم في المعاني، وفي بيان وجوه الوقف، وتفضيل بعضها على بعض مأخوذ من المنقول والمعقول.

فلا ريب أن علم الوقف والابتداء من العلوم التي تفسر بها وجوه المعاني القرآنية؛ إذ المقصود منه بيان مواضع الوقف بحيث يراعي القارئ المعاني



فيقف ويبتدئ على حسب ما يقتضيه المعنى واللفظ، ولا يكون ذلك إلا بتدبر واهتمام بالمعاني فالنظر في الوقف معين على التدبر.

وإذا قرأ القارئ وابتدأ بما لا يحسن الابتداء به، أو وقف عند كلام لا يفهم إلا بأن يوصل بما بعده، فقد خالف أمر الله تعالى بتدبر القرآن..

قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ كُنْتُ أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكَ مَبْرُكًا لِيَذَبَّوْا عَائِنَتِهِ ۚ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]، فإن في القرآن الهدى والذكرى والعلم والتزكية والرحمة والنور، كما قال تعالى: ﴿ وَذَكَرْ بِهِ ۚ أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وقال: ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعَىٰ وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وقال: ﴿ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَبِيدَ ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، وقال: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ۗ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ۖ آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۗ أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٤]، ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٢].

إلى غير ذلك من الآيات.

فهذا العلم من أجل علوم الكتاب المبارك ومع ما قدمت جلالته واعتناء قراء السلف به فقد كاد أن يصبح اليوم مهجورًا.





ثم إن مسألة الوقف على رؤوس الآي من المسائل التي تحتاج إلى بحث وترجيح.

فأردت أن أبين الراجح فيها بدليله وتعليقه وأنقل ما لمحققي العلماء من الكلام فيها.

فإن النظر في دلائل المسائل العلمية والبحث عن مذاهب الأئمة والعلماء فيها حق على أهل العلم وطالبي التحقيق وإن قنع بمجرد التقليد من قنع. وسيأتي معنا في هذا البحث معنى «الترتيل»، وقول علي رضي الله عنه: «الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف».

ومن ثمّ ذكر العلماء أن للترتيل ركنين، وهما:

١- تجويد الحروف.

٢- ومعرفة الوقوف.

وللعلم أن كل ركن منهما أصبح علماً مستقلاً بنفسه؛ من حيث الدراسة والبحث والتأليف.

وفيما يلي نحاول -بمشيئة الله تعالى وتوفيقه- شرح الركن الثاني فقط الذي هو معرفة الوقوف، مع مراعاة الاختصار وعدم الإطناب والتطويل.

وسأقدم مقدمة مهمة تتعلق بفضل علم الوقف والابتداء وبأهميته، وبعد ذلك يكون الكلام إن شاء الله مفصلاً على الحديث الوارد في مسألة الوقف على



﴿ الوقفُ والابتداء ﴾



رؤوس الآي بتخريجه وبيان ألفاظه والكلام على طرقه ورجاله، وأقوال العلماء فيه، ثم في مسألة الوقف على رؤوس الآي وأقوال علماء الوقف فيها وبيان الراجح من ذلك.. وبالله التوفيق.



تمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: دليل مشروعية الوقف والابتداء.

الثاني: بداية التأليف فيه.

الثالث: أهمية علم الوقف والابتداء.

الرابع: أماكنه.







المطلب الأول

دليل مشروعية الوقف والابتداء

قد أوجب المتقدمون من الرعيل الأول على القارئ معرفة الوقف والابتداء لما جاء في ذلك من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين^(١).

فقد ثبت أن الإمام علياً رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل:٤] فقال: «الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»^(٢).

وقد ذكر ابن الجزري^(٣) أثرًا عن الصحابي الجليل ابن عمر رضي الله عنهما حيث قال: «لَقَدْ عَشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَأَحَدْنَا يُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم فَيَتَعَلَّمُ حَالَهَا، وَحَرَامَهَا، وَأَمْرَهَا، وَزَاجِرَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهَا كَمَا تَعَلَّمُونَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ.

ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْإِيمَانِ، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ

(١) «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» (١/ ٣٦٥).

(٢) «النشر في القراءات العشر» للحافظ ابن الجزري (١/ ٢٠٩)، وقال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء فيه.

(٣) «النشر» (١/ ٢٢٥)، و«الإتقان» (١/ ٢٥٨)، و«القطع والاستئناف» (ص ٨٧)، و«صفحات في علوم القراءات» (ص: ٢٦٨).



فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ، وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ مِنْهُ،
فَيَنْشُرُهُ نَشْرَ الدَّقْلِ (١).



(١) رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤/ ٨٤)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٢٠) جميعهم من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن القاسم بن عوف، قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول... فذكره.
قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه» انتهى.
وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «على شرطهما، ولا علة له» انتهى من «التلخيص».
وصححه ابن منده في «الإيمان» (١٠٦)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٠).



المطلب الثاني بداية التأليف فيه

لقد استمر السلف الصالح في الصحابة والتابعين يتناقلون مسائل هذا العلم مشافهة إلى أن جاء عصر التدوين، فبدأ العلماء بالتدوين والتأليف فيه (١).

وفيما يلي نذكر بعض الكتب المؤلفة فيه:

١- كتاب «الوقف والابتداء» لضرار بن صرد المقرئ الكوفي (ت ١٢٩هـ) (٢).

٢- كتاب «الوقوف» لشيبة بن نصاح المدني الكوفي (ت ١٣٠هـ). قال ابن الجزري: «هو أول من ألف في الوقوف» (٣).

٣- كتاب «الوقف والابتداء» لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) من القراء السبعة.

٤- «الوقف والابتداء» لحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت ١٥٦هـ) من القراء السبعة.

(١) «صفحات في علوم القراءات» (ص: ٢٦٩).

(٢) «الفهرست لابن النديم» (ص ٣٨).

(٣) «غاية النهاية» (١/ ٣٣٠).



٥- «وقف التمام» لنافع بن عبد الرحمن المدني (ت ١٦٩هـ) من القراء السبعة.

وهناك كتب أخرى كثيرة عدّها محقق كتاب: المكتفي في الوقف والابتداء للإمام أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في مقدمة تحقيقه، وأوصلها إلى ٧٨ مؤلفاً في علم الوقف (١).

ومما يلفت الانتباه: أن كل من ألف في الوقف والابتداء كان من كبار القراء والنحويين واللغويين، وقلما نجد إماماً في القراءة أو اللغة لم يشارك بالتصنيف في هذا العلم؛ فقد شارك فيه من القراء السبعة: نافع المدني، وأبو عمرو البصري، وحمزة الزيات الكوفي، والكسائي،

كما شارك فيه من القراء العشرة: يعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ)، وخلف بن هشام (ت ٢٢٩هـ).

ومن قراء الشواذ: يحيى اليزيدي (ت ٢٠٢هـ).

ومن النحويين: أبو جعفر الرؤاسي (ت ١٧٠هـ) أستاذ الكسائي والقراء. ويحيى بن زياد القراء (ت ٢٠٨هـ) ومعمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ) وغيرهم، كما أن لرواة القراء السبعة مشاركة بالتصنيف في هذا العلم كذلك.

(١) راجع مقدمة المحقق لكتاب «المكتفي» (ص ٦٠-٧١).





الوقف والابتداء

ولكن أغلب مؤلفاتهم مفقود، وأقدم ما وصلنا من الكتب المؤلفة في هذا العلم كتاب: الإيضاح في الوقف والابتداء لابن الأنباري «ت ٣٢٨هـ»، وكتاب: «القطع والاستئناف» لابن النحاس «ت ٣٣٨هـ»، كلاهما محقق ومطبوع^(١).



(١) راجع مقدمة كتاب «المكتفي في الوقف والابتداء» لمحققة الدكتور/ يوسف المرعشلي (ص ٤٩-٥١).



المطلب الثالث

أهمية علم الوقف والابتداء

من مهمات المسائل في علم التجويد معرفة كل من الوقف والابتداء فإنهما من مباحثه بمكان مكين بعد معرفة مسائل المخارج والصفات. وينبغي لكل معنيّ بتلاوة القرآن الكريم مجتهد في إيفائها حقها ومستحقها أن يقبل عليها ويصرف همته إليها إذ لا يتحقق فهم كلام الله تعالى ولا يتم إدراك معناه إلا بذلك. فربما يقف القارئ قبل تمام المعنى ولا يصل ما وقف عليه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده. وعندئذ لا يفهم هو ما يقول ولا يفهمه السامع بل ربما يفهم من هذا الوقف معنى آخر غير المعنى المراد. وهذا فساد عظيم وخطر جسيم لا تصح به القراءة ولا توصف به التلاوة.

إنّ الوقف والابتداء لفنّ جليل، وعلم بديع يضطر رائده إلى تثقيف ذاته، بثّتى أنواع الثقافة، الأدبية، والفقهية، والتفسيرية وغير ذلك، من فنون القرآن الكريم.

لأنّه لن يدرك إلّا بتدوّق القارئ، وإلمامه بالخطاب، وأساليب العربية، حتى يدبّر ويتذكّر، ويصغي إليه المستمع باهتمام وادّكار^(١).

ثمّ إنّ فن الوقوف والابتداء، لهو أحد موضوعات التجويد الهامّة، التي

(١) «موسوعة علوم القرآن» (ص: ١٢٧).





﴿الوقوفُ والابتداءُ﴾

يجب على التالي أن يصرف أكبر همته في معرفته وإتقانه، لما يتضمن من فوائد كثيرة للسامع، والقارئ.

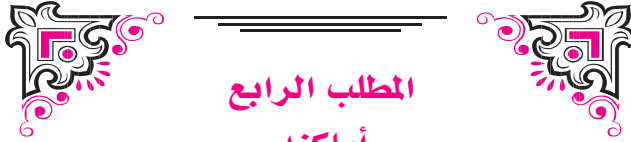
• فمن أبرزها:

١- توضيح المعاني القرآنية للمستمع: إذ كلما كان القارئ أقدر على تحري حسن الوقف والابتداء، أثناء تلاوته، كان أقدر على تفسير المعاني لمفردات، وجمل القرآن الكريم.

٢- التعريف بثقافة القارئ، ومدى معرفته بعلوم القرآن واللغة العربية، فنّ الوقف والابتداء هو ورقة امتحان مفتوحة، تحدّد درجة صاحبها على شرائح شتى من جمهور المستمعين.

٣- صون النص القرآني من أن تنسب فيه كلمة إلى غير جملتها.





المطلب الرابع أماكنه

وللوقف والابتداء موضعان اثنان^(١):

١- في رءوس الآي.

٢- في أوساط الآي. ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً. مثل

(ألا تعبدوا) لأن (ألا) أصلها (أن) و (لا).



(١) «موسوعة علوم القرآن» (ص: ١٢٨).



المبحث الأول: الوقف والابتداء

تمهيد:

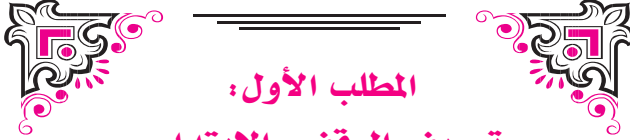
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الوقف والابتداء.

والمطلب الثاني: أنواع الوقف والابتداء.







تعريف الوقف والابتداء.

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لِأَبَدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ (١)

• تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحًا:

الوقف لغة: الحبس، والكف، والمنع (٢).

وقيل: الكف، والمنع عن مطلق شيء (٣).

يقال: وقفت فلانا عن كذا. أي: كففته عنه، ومنعته عن مباشرته (٤).

واصطلاحًا: قطع الكلمة عما بعدها مقدارًا من الزمن مع التنفس وقصد العودة إلى القراءة في الحال، ويكون في آخر السورة، وفي آخر الآية، وفي أثنائها، ولا يكون وسط الكلمة (٥)، ولا فيما اتصل رسماً كالوقف على إن في ﴿فَالْأَمْرُ﴾

(١) «المقدمة الجزرية» (ص: ١٨).

(٢) «الروضة الندية شرح متن الجزرية» (ص: ٩٣).

(٣) انظر: مادة (وقف)، لسان العرب لابن منظور: ٣٠٥٩/٩ [٢] «غاية المرید في علم التجويد» لعطية قابل نصر، ص ٢٣٣.

(٤) «موسوعة علوم القرآن» (ص: ١٢٧).

(٥) وعرفه بعضهم بقوله: قطع الصوت بعد النطق بالكلمة القرآنية مع التنفس مع العزم على إكمال القراءة مرة أخرى، ولا يُسمَّى وقفًا إلا مع إجراء التنفس، ويكون الوقف عند رؤوس الآي أو بعد آخر الكلمة ولا يكون في وسط الكلمة أبدًا، انظر: «الروضة الندية» (ص: ١٨).

يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴿هود: ١٤﴾ (١).

والابتداء: لغة: البدء، والشروع، وهو ضد الوقف تقول بدأت الشيء: فعلته ابتداءً والبدء: فعل الشيء (٢).

وإصطلاحاً: كيفية البدء بنطق الكلمة القرآنية في حالة الانتقال من حالة السكوت إلى حالة التكلم.

وقيل: هو الشروع في القراءة سواء كان بعد قطع وانصراف عنها أو بعد وقف بنية استئناف القراءة (٣).

ولدراسة الوقف والابتداء جانبان:

أولهما: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به وهذه قضية يحددها المعنى والسياق.

والآخر: كيف يوقف على الكلمة وكيف يبتدأ وما يحدث في هذا الصدد من صور صوتية أو تصريفية، والذي يهمننا هو الجانب الأول (٤).

وقد يوجد وقفان متعاقبان في لفظين متواليين إذا وقف على أحدهما لم يجز الوقف على الآخر وهو ما يعرف بين القراء ب(تعانق الوقوف وتعاقبها)،

(١) «غاية المرید فی علم التجوید» لعطية قابل نصر (ص ٢٣٣).

(٢) «لسان العرب» لابن منظور (ت: ٧١١) مادة: «بدأ».

(٣) «غاية المرید فی علم التجوید» لعطية قابل نصر (ص ٢٣٣).

(٤) «البرهان في علوم القرآن» للإمام بدر الدين محمد الزركشي، (ج ١ ص ٤١٥).



وذلك نحو لا ﴿رَبِّ فِيهِ﴾ بالبقرة، و﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ﴾ بفصلت. فإنه يجوز الوقف في الأولى على كل من رَبِّ، وفي الثانية على كل من لفظ الجلالة ولفظ النار.

فإن وقف على أحدهما لم يجز الوقف في الأصل إلا بالسكون المحض، وقد يكون بالروم أو الإشمام وسنبيهما في مبحث آخر.

فائدة:

و ضد الوقف: الوصل، أي وصل الكلمة بما بعدها دون تنفس، ويشبه الوقف في السكت، وهو لغة: المنع. واصطلاحاً: قطع الكلمة عما بعدها مقداراً قصيراً من الزمن قدر حركتين دون تنفس، مع قصد العودة إلى القراءة في الحال.

ولا يكون إلا على ألف ﴿عَوْجًا﴾، و﴿مَرَقَدَانًا﴾، ونون ﴿مَنْ رَاقِي﴾، ولام ﴿بَلِّ رَانَ﴾ اتفاقاً، وبين الأنفال وبراءة، وعلى هاء ﴿مَالِيَّةً﴾ على أحد الأوجه الجائزة فيهما كما تقدم في أول الكتاب (١).



(١) «العميد في علم التجويد» (ص: ١٥٠).



المطلب الثاني: أنواع الوقف والابتداء

أنواع الوقف (١):

اصطلح الأئمة على أن لأنواع الوقف والابتداء أسماءً، واختلفوا في ذلك

على آراء، منها (٢):

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ٢٨٦).

(٢) لما كان علم الوقف ومعرفته مبنياً على معرفة معاني الآيات وتفسيرها، اختلف العلماء في تقسيماتهم للوقف حسب اختلافهم في تحقيق المعاني، وكل ما ذكروه من أقسام لا يخرج بعضه عن بعض، وهو راجع إلى أربعة أقسام هي التي ذكرها أبو عمرو الداني وابن الجزري: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.

وبتبعي واستقرائي لكلام العلماء في هذه الأنواع، والأمثلة التي ذكروها وجدت أنهم ينظرون إلى العبارة التي قبل موضع الوقف، والعبارة التي بعده، فيبحثون عن ثلاثة روابط أو عن أحدها، وبحسب وجود شيء منها أو وجودها كلها يكون تحديد نوع الوقف وحكمه:

١ الروابط اللفظية.

٢ المعنى الخاص بكل عبارة.

٣ السياق العام، الموضوع.

فإذا لم يوجد أي رابط لفظي بين العبارتين وكان المعنى الخاص بكل عبارة كاملاً بنفسه ولا يحتاج إلى العبارة الأخرى ليكمل ويصير معنى مفيداً، وكانت العبارة الثانية بداية موضوع وسياق جديد فهذا هو: التام.

أما إن كان السياق لا يزال واحداً فهذا هو: الكافي.

=



الأول: الوقف على ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح.

أ- التام: الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به؛ كقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

ب- الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ لأن الابتداء بـ: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] لا يحسن؛ لكونه صفة لما قبله.

ت- القبيح: هو الذي ليس بتام ولا حسن؛ كالوقف على «بسم» من قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

قال: ولا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرافع دون مرفوعه، وعكسه، ولا الناصب دون منصوبه، وعكسه، ولا المؤكد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون

وإن وجد بين العبارتين رابط لفظي، ورابط في المعنى والسياق العام إلا أن العبارة الأولى بنفسها تشكل معنى مفيداً فهذا هو الحسن.

فإن كان كل من العبارتين محتاجاً إلى الآخر بحيث لا يكون بنفسه معنى مفيداً إلا بالعبارة الأخرى فالوقف حينئذٍ بينهما قبيح.

انظر: «قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود» (ص: ١٠٨)، «الموسوعة القرآنية» (٢/ ٩٩).



مبدله، ولا إن أو كان أو ظن وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته، اسمياً أو حرفياً، ولا الفعل دون مصدره، ولا حرف دون متعلقه، ولا شرط دون جزائه.

القول الثاني:

الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

أ- التام: هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالباً؛ كقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقد يوجد في أثنائها؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَازَهُمْ أَهْلِيهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، هنا التمام؛ لأنه انقضى كلام بلقيس، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]. وكذلك: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هنا التمام؛ لأنه انقضى كلام الظالم أبي بن خلف، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يوجد بعدها؛ كقوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ ٦٦ ﴿وَبِالْأَيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، هنا التمام؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: بالصبح وبالليل. ومثله: ﴿يَتَكُونُ﴾ ٣٤ ﴿وَزُخْرَفًا﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥]، رأس الآية «يتكئون» و«زخرفاً» هو التمام؛ لأنه معطوف على ما قبله.

وآخر كل قصة وما قبل أولها، وآخر كل سورة، وقبل ياء النداء، وفعل



الأمر، والقسم ولامه دون القول، والشرط، ما لم يتقدم جوابه: «وكان الله»، «وما كان» و«ذلك» و«لولا» غالبهن تام، ما لم يتقدمهن قسَمٌ، أو قول، أو ما في معناه.

ومن علامات الوقف التام:

١- أن يكون آخر قصة نحو: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٤٤) ﴿وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ...﴾ [النمل: ٤٤].

٢- الابتداء بما بعده بالنهي نحو: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ (١١٥) ﴿لَا يَغْرُنَكَ

تَقَلُّبُ...﴾ [آل عمران: ١٩٥].

٣- الابتداء بما بعده بالشرط نحو: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ

الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا﴾ [النساء: ١٢٣].

٤- الابتداء بما بعده بالاستفهام نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ (٢٦) ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ

...﴾ [النازعات: ٢٦].

٥- الابتداء بما بعده بالأمر نحو: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا

بِمُخْرَجِينَ﴾ (٤٨) ﴿نَبِيَّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٨].

٦- الابتداء بما بعده بيباء النداء نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (٤٠) ﴿يَتَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الأحزاب: ٤٠].

٧- الفصل بين آية عذاب وآية رحمة نحو: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥].



٨- العدول من الأخبار إلى الحكاية نحو: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَهُودُكَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ ١٥٩ ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

٩- عند انتهاء الاستثناء نحو: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ ٦ ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالذِّينِ﴾ ٧ ﴿[التين: ٦]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٨٣ ﴿فَقَنِلْ فِي سَبِيلِ﴾ [النساء: ٨٣].

١٠- عند انتهاء القول نحو: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ٧٠ ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَظَمِينَ﴾ ٧١ ﴿[الأنبياء: ٧٠].

١١- الابتداء بما بعده بالنفي نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ ١٧٦ ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ [البقرة: ١٧٦].

ب- الكافي: منقطع في اللفظ، متعلق في المعنى: فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضًا، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، هنا الوقف، ويتبدأ بما بعد ذلك، وهكذا كل رأس آية بعدها «لام كي»، و«إلا» بمعنى «لكن»، و«إن» الشديدة المكسورة، والاستفهام، و«بل»، و«ألا» المخففة، و«السين»، و«سوف» للتهديد، و«نعم» و«بئس» و«كيلا»، ما لم يتقدمهن قول أو قسم.

ومن علامات الوقف الكافي:

١- أن يكون ما بعده مبتدأ نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٧٤ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَوْا﴾ [البقرة: ٨٥].



٢- أن يكون ما بعده فعلاً مستأنفاً نحو: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ (٢٦٦).

٣- أن يكون ما بعده إن المكسورة نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١].

٤- أن يكون ما بعده مفعولاً لفعل محذوف نحو: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

٥- أن يكون ما بعده حرف بل نحو: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٨٨].

٦- أن يكون ما بعده سين أو سوف المستقبلية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

ت- الحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

ث- القبيح: هو الذي لا يفهم منه المراد؛ كـ: ﴿الْحَمْدُ﴾، وأقبح منه الوقف على: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ٧]، ويبتدئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ١٧]؛ لأن المعنى مستحيل بهذا الابتداء، ومن تعمدته وقصد معناه فقد كفر، ومثله في الوقف: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فلها التَّصْفُفُ وَالْأَبْوِيهِ [النساء: ١١].



وأقبح من هذا: الوقفُ على المنفي دون حرف الإيجاب، نحو: ﴿لَا إِلَهَ﴾
﴿لَا إِلَهَ﴾ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾ ﴿لَا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾، فإن اضطر لأجل التنفس جاز، ثم
يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، ولا حرج.

القول الثالث:

الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه،
ومرخص ضرورة.

أ- اللزوم: ما لو وصل طرفاه غير المراد؛ نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾
[البقرة: ٨]، يلزم الوقف هنا؛ إذ لو وصل بقوله: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] توهم أن
الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، أو حال للضمير، فانتفى الخداع
عنهم، وتقرر الإيمان خالصاً عن الخداع؛ كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع،
والقصد في الآية: إثبات الخداع بعد نفي الإيمان.

وكما في قوله: ﴿لَا ذُلُّ لثِيْرٍ أَلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٧٦]؛ فإن جملة «ثير» صفة لـ:
«ذل»، داخلة حيز النفي؛ أي: ليست ذلولاً مثيرة للأرض.

ونحو: ﴿سَبَّحْتَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَدٌّ﴾ [النساء: ١٧٦]، فلو وصلها بقوله: ﴿لَهُ﴾
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧٦]، لأوهم أنه صفة لولد، وأن المنفي ولد
موصوف بأن له ما في السموات، والمراد الولد مطلقاً.

ب- المطلق: ما يحسن الابتداء بما بعده؛ كالاسم المبتدأ به، نحو: ﴿اللَّهُ

يَجْتَبِي﴾ [الشورى: ١٣].



والفعل المستأنف، نحو: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]، و:
﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عَسْرٍ سُورًا﴾ [الطلاق: ٧].
ومفعول المحذوف، نحو: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾
[الأحزاب: ٣٨].

والشرط، نحو: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩].
والاستفهام ولو مقدرًا، نحو: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا﴾ [النساء: ٨٨]، ﴿تُرِيدُونَ
عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧].
والنفي: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [الفصص: ٦٨]، ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾
[الأحزاب: ١٣]؛ حيث لم يكن كل ذلك مقولًا لقول سابق.

ج- الجائز: ما يجوز فيه الوصل والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين،
نحو: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ فإن واو العطف تقتضي الوصل، وتقديم
المفعول على الفعل يقطع النظم؛ فإن التقدير: «ويوقنون بالآخرة».

ح- المجوز لوجه: نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:
٨٦]؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [البقرة: ٨٦] تقتضي التسبب والجزاء،
وذلك يوجب الوصل، وكون نظم الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجهًا.

خ- المرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يرخص؛
لانقطاع النفس وطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة
مفهومة؛ كقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٢٢] لا



يستغني عن سياق الكلام؛ فإن فاعله ضمير يعود إلى ما قبله، غير أن الجملة مفهومة.

وأما ما لا يجوز الوقف عليه، فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك.

القول الرابع: الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب:

تام وشبيهه به، وناقص وشبيهه به، وحسن وشبيهه به، وقبيح وشبيهه به.

القول الخامس:

قاله ابن الجزري، حيث يقول: أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: «أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم، أو لا، فإن تم كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو إما ألا يكون له تعلق بما بعده البتة - أي: لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى - فهو الوقف المسمى بالتام؛ لتمامه المطلق، يوقف عليه، ويُبتدأ بما بعده.

قال: وقد يكون الوقف تامًا في تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] تام إن كان ما بعده مستأنفًا، غير تام إن كان معطوفًا، ونحو فواتح السور، الوقف عليها تام إن أعربت مبتدأ، والخبر محذوف، أو عكسه؛ أي: (الم) هذه، أو هذه (الم)، أو مفعولًا ب: قل مقدرًا، غير تام إن كان ما بعدها هو الخبر.



ونحو: ﴿مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ وَأَمَّا﴾ [البقرة: ١٢٥] تام على قراءة: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بكسر الخاء، كافٍ على قراءة الفتح، ونحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] تام على قراءة مَنْ رَفَعَ الاسمَ الكريمَ بعدها، حَسَنٌ على قراءة مَنْ خَفَضَ. وقد يتفاضل التام، نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿كلاهما تام، إلا أن الأول أتم من الثاني؛ لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول.

وهذا هو الذي سماه بعضهم شبيهاً بالتام.

ومنه ما يتأكد استحسانه؛ لبيان المعنى المقصود به، وهو اللازم، وإن كان له تعلق فلا يخلو إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو المسمى بالكافي؛ للاكتفاء به، واستغنائه عما بعده، واستغناء ما بعده عنه؛ كقوله: ﴿وَمَارَرْتَهُمْ يُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وقوله: ﴿وَمَا أَنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

أو يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كافي، ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه، ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منهما.

وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير وإعراب وقراءة، غير كافي على آخر، نحو قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] كافي إن جعلت ما بعده نافية، حَسَنٌ إن فسرت موصولة.



﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] كافٍ إن أعرب ما بعده مبتدأ خبره: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾

[البقرة: ٥]، حسن إن جعل خبر: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو خبر: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤].

﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩] كافٍ على قراءة: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]

بالخطاب، حسن على قراءة الغيب.

﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كافٍ على قراءة من رفع: ﴿فَيَعْفِرُ﴾ [البقرة:

٢٨٤] و: ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، حسن على قراءة من جزم.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ، فهو المسمى بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء، وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً أو تاماً على آخر، نحو: ﴿هُدًى لِّلشَّقِيْنَ﴾ [البقرة: ٢]، حسن إن جعل ما بعده نعتاً، كافٍ إن جعل خبراً مقدرًا أو مفعولاً مقدرًا على القطع، تام إن جعل مبتدأ خبره: ﴿أُولَٰئِكَ﴾ [البقرة: ٥].

وإن لم يتم الكلام، كان الوقف عليه اضطراريًا، وهو المسمى بالقبيح، لا يجوز تعمُّد الوقف عليه إلا للضرورة؛ من انقطاع نفس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى، نحو: ﴿صِرَطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧].



وقد يكون بعضه أقبح من بعض، نحو: ﴿فَلَهَا اللَّصْفُ وَلَا بُؤْيُوهٖ﴾ [النساء: ١١]؛
لإيهامه أنهما مع البنت شركاء في النصف.

وأقبح منه نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾
[الماعون: ٤]، ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣].
فهذا حكم الوقف اختياريًا واضطراريًا.





المبحث الثاني

تعريف السكت والقطع في اللغة والاصطلاح

أما السكت:

فهو لغة: المنع، يقال: سَكَتَ الرجل عن الكلام أي امتنع عنه^(١).
 واصطلاحًا: هو قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف من غير تنفس بنية
 العود إلى القراءة في الحال، مقداره حركتان، وهو مقيد بالسمع والنقل.
 قال ابن الجزري: «وهو مقيد بالسمع، فلا يجوز إلا فيما ثبت فيه النقل،
 وصحت به الرواية».

وأشار إليه الإمام الشاطبي إلى هذه المواضع بقوله:

وسكتة حفص دون قطع لطيفة على ألف التنوين في عوجا بلا
 وفي نون — راق ومرقدنا لا م بل ران والباقون لا سكت موصلًا^(٢)

والمرووي عن حفص عن عاصم من الشاطبية أنه كان يسكت سكتة لطيفة
 من غير تنفس بقدر حركتين في حال الوصل في أربعة مواضع في القرآن الكريم
 باتفاق، واثنین مختلف فيهما وبيانها كالآتي:

(١) «نهاية القول المفيد» (ص ١٥٣، ٢)، وانظر: «النشر» (ج: ١، ص ٣٣٧).

(٢) وهذا يعني أنه رُوي السَّكْتُ وجوبًا عن حفص في أربعة مواضع.



الأولى: على الألف المبدلة من التنوين في لفظ ﴿عَوْجًا﴾ بأول الكهف حال الوصل ثم يقول ﴿قِيَمًا﴾، وهذا لا يمنع من الوقف على «عوجا» لأنه رأس آية.

والسكت هنا لبيان ما بعده (١) وهو قوله تعالى: ﴿قِيَمًا﴾ ليس متصلًا بما قبله بل هو منصوب بفعل مضمر أي أنزل وعوجا رأس آية.

الثانية: على الألف من لفظ ﴿مَرَقِدًا﴾ بسورة يس، ثم يقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢] ويجوز الوقف على لفظ ﴿مَرَقِدًا﴾ وهو تام (٢).

وعليه فلا سكت عند عدم الوقف، والسكت هنا لبيان أن كلام الكفار قد انتهى، وما بعده وهو قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ ليس من كلامهم - بل هو من كلام الملائكة أو المؤمنين (٣).

(١) وقيل: حتى لا يوهم أن ﴿قِيَمًا﴾ نعت لـ ﴿عَوْجًا﴾.

(٢) انظر: «حرز الأمانى المعروف بالشاطبية» (٦٨).

(٣) قال الإمام الداني: الوقف تام لأن ما قبله في أهل الضلال وما بعده في أهل الإيمان، وقال الدكتور عبد العزيز القارئ: أن الآية تتحدث عن البعث، فعندما يبعث الناس الذين ينكرون البعث يستغربون ويستنكرون ويكونون في غاية الحيرة ويتساءلون ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَّرَقِدًا﴾ فيجابون أن الملائكة تجيبهم ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ فالسكت يكون معناه هكذا، حتى لو وصل، فقوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ جواب على سؤالهم، وسؤالهم

السكتة الثالثة: على النون من لفظ ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] ويلزم من السكت إظهار النون عند الراء لأن السكت يمنع الإدغام.

لأن الوصل يوهم معنى «المُروق» وهي صيغة مبالغة، وهو غير مراد.
الرابعة: على اللام من لفظ ﴿بَلَّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] - ويلزم من السكت هنا أيضًا إظهار اللام لأن السكت يمنع الإدغام.

ووجه السكت في الموضع الثالث لبيان أن كلاً منهما مع ما بعده ليس بكلمة واحدة.

بل كل منهما مع بعده من كلمتين.

وكذلك يسكت حفص في وجه له بين السورتين من غير تنفس في موضع واحد وهو بين آخر سورة الأنفال وأول سورة براءة ومحلّه على الميم من ﴿عَلِيمٌ﴾.

الثانية: السكت على ﴿مَالِيَةً﴾ من قوله ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةٌ﴾ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٢٩﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، فيه وجهان الإدغام والإظهار، والوجهان صحيحان مقروء بهما والسكت هو المقدم في الأداء.

سؤال من لم يكن مؤمناً بالبعث ولذلك عندما يبعث يرتبك ويضطرب وتتملكه الحيرة، فيسأل: ﴿مَنْ بَعَثَنَا﴾، انظر: «سلسلة زاد المقرئين الصوتية الشريط الثاني».





فبالإدغام لا سكت، أما بالإظهار فيسكت القراء كلهم على هاء ماليّة، لأنه لا يتأتى إلا بالسكت (١).

قال الإمام أبو شامة المقدسي: «الإشارة بقولهم «دون تنفس» إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة» (٢).

ومجمل القول: إن حفصاً له في القرآن الكريم ست سكتات:

أربع منهن لم يشاركه فيهن أحد من القراء وهن المذكورات أولاً. والخامسة: بين الأنفال وأول براءة وقد شاركه فيها باقي القراء العشرة في وجه لهم (٣).

والسادسة: في أحد الوجهين عنه على الهاء من «ماليه هلك» بالحاقة وقد شاركه فيها باقي القراء العشرة في أحد الوجهين عنهم كذلك (٤) إلا حمزة ويعقوب فتأمل. اهـ.

وأما القطع:

فمعناه لغة: الإبانة والإزالة تقول قطعت الشجرة إذا ابنتها وأزلتها.

(١) «نهاية القول المفيد» (ص ١٥٣، ٢)، وانظر: «النشر» (ج: ١، ص ٣٣٧).

(٢) «إبراز المعاني» (٦٧).

(٣) وهذا مذكور في كتب التجويد في باب البسمة أن بين هاتين السورة ثلاثة أوجه: الوقف والسكت والوصل.

(٤) انظر: «الرائد في تجويد القرآن الكريم» (ص ٧٣).



واصطلاحًا: قطع القراءة رأساً أي الانتهاء منها ولا يكون إلى على رؤوس الآي (١).

وقيل: قطع القراءة رأساً والانصراف عنها إلى أمر خارجي لا علاقة له بها، فإذا عاد إليها مرة ثانية استحب له أن يستعيد.

ولا يكون قطع القراءة إلا في أواخر السور أو على رؤوس الآي على الأقل؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع، وقد ذكر الإمام ابن الجزري في النشر بسند متصل إلى عبد الله بن أبي الهذيل (٢) قال: كانوا يكرهون أن يقرأوا الآية ويدعوا بعضها.

قوله: (كانوا)، يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك والله تعالى أعلم. تعريف القطع: هو ترك القراءة كلية، والانتقال إلى أمر آخر غير متعلق بالقراءة.

وثبت عن ابن مسعود: أن النبي ﷺ أمره أن يقرأ عليه سورة النساء، حتى إذا وصل إلى قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] قال له: حسبك الآن، قال فرأيت، فإذا عيناه تذرفان». رواه البخاري ومسلم.

(١) انظر: «نهاية القول المفيد» (ص ١٥٣).

(٢) عبد الله بن أبي الهذيل تابعي كبير.



وقطع القراءة على هذه الآية قبل إتمام المعنى؛ لأن قوله تعالى:

﴿يَوْمَئِذٍ يَوْمِذٍ يَوْمِذٍ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ شِئْنَا لَوَسُّوْنَا بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾

[النساء: ٤٢] مرتبط من جهة المعنى بما قبله، والتمام على رأس الآية هو الوقف التام؛ لأن ما بعدها كلام مستأنف جديد، وهو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَايِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣]، وهذا العمل منه حجة في من قطع قراءته قبل تمام المعنى، والله أعلم.

ولكن إن تتبع المعنى، وقطع عند انقضاء الأخبار والقصص، كما ورد ذلك عن السلف الصالح من التابعين والقراء وغيرهم، فذلك حسن، بل هو مما يعتنى به علماء الوقف والابتداء.

إن في الأمر سعة، والذي يدل على ذلك.

ما الفرق بين الوقف والقطع والسكت:

الوقف: لا يُسَمَّى وقفًا إلا مع إجراء التنفس، بخلاف السكت لا يُسَمَّى سكتا إلا مع قطع النفس.



الوقف والابتداء



الوقف: لا يشترط أن يكون على رأس أية بخلاف القطع: يشترط الوقف فيه على أواخر الآيات.

الوقف والسكت: فيهما نية استئناف القراءة، بخلاف القطع فيه نية التوقف عن القراءة^(١).



(١) انظر: «كتاب علم التجويد للمجتهدين» (ص: ٤٠٧).





المبحث الثالث

مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي

مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي (١):

رأس الآية: هو آخر كلمة فيها نحو: العالمين، المفلحون، عظيم، المآب، وكيلا، عجبًا، حيا، هوى، وقد اختلف علماء الإسلام في الوقف على رؤوس الآي على أربعة مذاهب.

المذهب الأول:

جواز الوقف عليها والابتداء بما بعدها مطلقًا مهما اشتد تعلقها بما بعدها، وتعلق ما بعدها بها، كالوقف على قوله تعالى ﴿فَوَرِّبَكَ لَسَعَلْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٢)

(١) انظر مراجع المسألة في: «المكتفى في الوقف والابتداء»: أبو عمرو الداني، والاهتداء في الوقف والابتداء: الشيخ محمود خليل الحصري، والوقف والابتداء: أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، وفتح الباري شرح صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر العسقلاني، وثمار الجواهر في علم الشرع الأزهري: أبو مسلم ناصر بن سالم الرواحي، وأجوبة سماحة الشيخ الخليلي، وبرنامج سؤال أهل الذكر، و«الجامع لأحكام القرآن» (٢٠ / ٢٠١) للقرطبي، و«التحرير والتنوير» (١ / ٧٦) لابن عاشور، و«المكتفى في الوقف والابتداء» لأبي عمرو الداني (ص ٢٤٤)، و«جمال القراء وكمال الإقراء» (ص ٦٧٣) لعلم الدين السخاوي، و«البرهان في علوم القرآن» (١ / ٣٥٠) لبدر الدين الزركشي، و«الإتقان في علوم القرآن» (١ / ٢٩٩) لجلال الدين السيوطي.



والابتداء بقوله تعالى ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢]، وعلى قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ
الَّذِي يَتَّبِعُ﴾ والابتداء بقوله ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ٩].

حتى ولو كان الوقف عليها يؤدي إلى معنى فاسد، كالوقف على ﴿فَوَيْلٌ
لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، فإن الوقف على ﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ وهو رأس آية يفهم
منه أن الله تعالى توعد المصلين بالويل والهلاك، وهذا المعنى غير المراد من
الآية.

أو كان الوقف على رأس الآية سائغاً ولكن الابتداء بما بعدها يفضي إلى
معنى باطل، كالوقف على ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكَهَمَ لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات: ١٥١]،
والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ فإن هذا الابتداء يؤدي إلى ثبوت الولد لله
تعالى تنزه عن ذلك وتقديس.

فالوقف على رءوس الآي على هذا المذهب سائغ مطلقاً مهما كان من
تعلق، ومهما ترتب عليه من فساد في المعنى.

وقد اختار هذا المذهب الإمام البيهقي في شعب الإيمان، وكذا غيره من
العلماء، واشتهر هذا المذهب عن أكثر أهل الأداء.

والذين ينتحلون هذا المذهب يعتبرون الوقف على رءوس الآي مطلقاً
سنة يثاب القارئ على فعلها، واستدل لهذا المذهب بما روي عن أم سلمة
زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية، يقول:
بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يقف، ثم يقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ثم يقف،



ثم يقول: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، ثم يقف (١)».

ووجه دلالة الحديث على هذا المذهب: أن رسول الله ﷺ قد وقف على العالمين، وعلى الرحيم، ففصل بين الموصوف وصفاته مع ما بينهما من وثيق الصلة، وشيخ الارتباط، قال بعض العلماء - وهو من أنصار هذا المذهب - الأفضل الوقف على رءوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، إذ اتباع هدى رسول الله ﷺ وسنته أولى، انتهى.

واستدل لهذا المذهب أيضًا: بأن رءوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وبمنزلة القوافي في الشعر من حيث إنها محال الوقف.

المذهب الثاني:

جواز الوقف على رءوس الآي والابتداء بما بعدها إن لم يكن ارتباط لفظي بينها وبين ما بعدها، أو لم يكن في الوقف عليها، أو الابتداء بما بعدها إيهام خلاف المراد، فإن كان هناك ارتباط لفظي بين الآيتين؛ وقف على الأولى، ثم يرجع فيصِل آخر الآية الأولى بالآية الثانية؛ كالوقف على قوله - تعالى -: ﴿أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [المطففين: ٤]، وبعدها الآية: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ٥].

(١) أثر صحيح: رواه الدار قطني (٣٧/١) (٣١٢/١)، والحاكم (٢٩٠٩) (٢٥٢/٢)، (٢٩١٠) (٢٥٢/٢)، والترمذي (١٨٥/٥)، وأحمد (٣٠٢/٦)، وأبو داود (٤٠١) (٤٣٣/٢)، والطبراني في الكبير (٦٠٣) (٢٣/٢٧٨)، والبيهقي في الشعب (٢٣١٩) (٤٣٥/٢)، (٢٥٨٧) (٥٢٠/٢)، وفي الكبرى (٢٢١٢) (٤٤/٢)، وابن راهويه في مسنده (١٨٧٢) (١٠٣/٤).



فإنه يجوز للقارئ أن يقف عليه عملاً بحديث أم سلمة السابق ولكن ينبغي له أن يرجع فيصليه بما بعده وهو ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ مراعاة للتعلق اللفظي وحينذاك يكون قد جمع بين العمل بالحديث وملاحظة التعلق اللفظي.

وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحاً لا يوهم شيئاً ولكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسداً كالوقف على قوله - تعالى -: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات: ١٥١]، والبدء بقوله تعالى: ﴿وَلَدَّ اللَّهُ﴾ فإنه يجوز للقارئ الوقف على رأس الآية عملاً بالحديث السابق، ولكنه - بعد الوقف على رأس الآية - يتعين عليه أن يرجع فيصليه بما بعده دفعاً لتوهم المعنى الباطل وتنبهها على المعنى المراد.

وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسداً؛ كالوقف على قوله تعالى: -﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]؛ فلا يجوز الوقف حينئذٍ، بل يتعين الوصل بما بعده؛ دفعاً لتوهم المعنى الفاسد، ومسارة إلى بيان المعنى المقصود.

المذهب الثالث:

جواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية بناء على أن السكت يجوز في رءوس الآي مطلقاً سواء صحت الرواية به أم لا حال الوصل لقصد البيان أي بيان أنها رءوس آي.

ومستند هذا المذهب ما ذكره الإمام أبو عمرو الداني في كتابه «المكتفى في



الوقف والابتداء» حيث قال «حدثنا فارس بن أحمد المقرئ ، قال حدثنا جعفر بن محمد الدقان ، قال حدثنا عمر بن يوسف ، قال حدثنا الحسين بن شريك ، قال حدثنا أبو حمدون ، قال حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء البصري أنه كان يسكت عند رأس كل آية، وكان يقول: إنه أحب إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عنده، انتهى، وقد حمل أصحاب هذا المذهب الوقف في حديث أم سلمة على السكت.

قال صاحب كتاب الاهتداء في الوقف والابتداء:

إن هذا الأثر المروي عن أبي عمرو البصري لا يصلح سنداً لهذا المذهب؛ لأن المتقدمين كثيراً ما يذكرون لفظي السكت والقطع ويريدون بهما الوقف، فهذه الألفاظ الثلاثة: القطع، السكت، الوقف، في لسان المتقدمين من علماء القراءة بمعنى واحد، ولم يفرق بين معاني هذه الألفاظ الثلاثة إلا المتأخرون. وبناء على هذا يكون المراد بالسكت في هذا الأثر الوقف فلا يكون فيه دليل لهذا المذهب، وحمل الوقف في حديث أم سلمة على السكت خلاف الظاهر، فلهذا كان هذا المذهب في غاية الضعف عند عامة القراء وأهل الأداء.

المذهب الرابع:

أن حكم الوقف على رءوس الآيات كحكمه على غيرها ما ليس برأس آية، فحينئذ ينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق وعدمه، فإن كان له



تعلق لفظي برأس الآية فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلق لفظي جاز الوقف.

وقد عرفت مما سبق أن التعلق اللفظي يلزمه التعلق المعنوي ولا عكس، فليس ثم فرق بين رأس الآية وغيره من حيث الوقف وعدمه على هذا المذهب، ولهذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف المختلفة فوق رءوس الآي كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية.

وأيضاً منعوا الوقف على رأس بعض الآيات بالنسبة للقراءة وأجازوه بالنسبة لأخرى.

ومن أمثلة ذلك:

لفظ ﴿وَالْأَصَالِ﴾ في قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ سورة النور آية ٣٦، فهو رأس آية ولكن لا يجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة (يُسَبِّحُ)

عدم جواز الوقف على كلمة: ﴿الْأَصَالِ﴾ [النور: ٣٦]، في قوله - تعالى - : ﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تَحَرَّةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ﴾ [النور: ٣٧]، في قراءة مَنْ قرأ «يسبح» بكسر الباء، وهي قراءة الجمهور نظراً للتعلق اللفظي بما بعدها فإن لفظ: (رجال) فاعل لقوله يسبح، ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة ﴿يُسَبِّحُ﴾ بفتح الباء وهي قراءة ابن عامر وشعبة، لعدم التعلق اللفظي، لأن (رجال) - على هذه القراءة يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: هم رجال.



ومن الأمثلة أيضا: عدم جواز الوقف على كلمة: ﴿الْحَمِيدِ﴾، من قوله تعالى: ﴿صِرْطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١-٢].

وذلك عند مَنْ قرأ لفظ الجلالة بجر الهاء؛ وهي قراءة معظم القراء نظراً للتعلق اللفظي، وهو أن لفظ الجلالة على هذه القراءة بدل من لفظ العزيز، أو عطف بيان له، ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾ برفع الهاء من لفظ الجلالة وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر، لعدم التعلق اللفظي، لأن لفظ الجلالة -على هذه القراءة- يكون مبتدأ خبره الاسم الموصول بعده، أو خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي﴾ (١).

وهذا مذهب: علماء الوقف كالإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، والعلامة الشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، والعلامة زكريا الأنصاري، والشيخ الجليل أحمد بن عبد الكريم الأشموني.

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب - حكم الوقف على رءوس الآيات كحكمه على غيرها ما ليس برأس أي عن حديث أم سلمة بجوابين:

الأول:

أن سنده غير متصل، قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار: وقد أعلّ

(١) من كتاب «معالم الاهتداء» للشيخ الحصري رَحِمَهُ اللهُ بِتصرف.



﴿الوقفُ والابتداء﴾

الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال: لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة، واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى ابن مملك عن أم سلمة، ولكن قال العلامة الحافظ ابن حجر: وهذا الذي أعل به ليس بعلّة، فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة، وصححه ورجحه على الإسناد الذي فيه يعلى ابن مملك، انتهى من الشوكاني.

الجواب الثاني:

أن مقصود الرسول ﷺ من الوقف على رءوس الآي بيان جواز الوقف عليها، وتعليم الصحابة الفواصل، قال المحقق الجعبري: إن الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل لا دلالة فيه على ذلك، لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل، وقد جهل قوم هذا المعنى وسموه وقف السنة، إذ لا يسن إلا ما فعله النبي ﷺ تبعداً، ولكن هو وقف بيان، انتهى.

ونقل صاحب نهاية القول المفيد عن الحافظ العسقلاني أنه تعقب الاستدلال بالحديث على سنية الوقف على رءوس الآي، ثم قال الحافظ: والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يقف ليبين للمستمعين رءوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على العالمين، ولا على الرحيم، لما في الوقف عليهما من قطع الصفة عن الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك، انتهى، من نهاية القول المفيد.



هذا وقد شدد بعضهم في الوقف على ما لم يتم معناه ولو كان رأس آية واختاروا الوصل حتى لا يتبدل المعنى، بل حكموا بنقض صلاة من فعل ذلك في بعض المواضع التي تؤدي إلى تغيير المعنى تغييراً شديداً، كما نجده في موسوعاتهم الفقهية (منهج الطالبين، وبيان الشرع، والمصنف، وأجوبة المحقق الخليلي، وفواكه البستان، والنثار، وغيرها).

قال العلامة أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم البهلافي رحمته الله: «ومما ينبغي للقارئ - وخصوصاً في الصلاة - إذا ابتدأ من أثناء سورة أن يبتدئ من أول الكلام المرتبط بعبه ببعض، وإن وقف وقف على المرتبط وعند انتهاء الكلام، ولا يتقيد في الابتداء ولا في الوقف بالأجزاء والأحزاب والأعشار، فإن أغلبها وسط الكلام المرتبط بالكلام، فإن مراعاة هذه الآداب مما ينبغي التفتن له، والتحرز عن مجاوزته، فلا تغترر بكثرة المتهاكين في ترك هذه الآداب».

ويقول سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي رحمته الله: «يستحب الوقف في القرآن الكريم في كل موضع يوهم وصل القراءة فيه غير المعنى المراد، بل ذهب بعض إلى لزوم الوقف، إذا كان الإيهام الحاصل من الوصل شديداً، كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ فإن وصله في التلاوة بقوله من بعد ﴿إِنَّ أَعْزَّةَ اللَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٦٥]، توهم السامع أن هذا مقولهم الذي نفاه الله عنهم، مع أن هذا قول حق وقولهم باطل، وإنما سيق هذا رداً على قولهم الباطل.

وكذلك قوله تعالى ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ ① لَيْسَ لَوْقَعْنَهَا كَاذِبَةٌ ② ﴿ [الواقعة: ١-٢]



إذا وُصِلَ بقوله من بعد ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ يوهم أن خافضة رافعة في سياق النفي...». اهـ.

والمذهب الرابع:

رأي طائفة كبيرة من علماء الأمة كما تقدم، وذلك أن معاني الآيات، وسمو بلاغتها، وسر إعجازها، ورصانة أساليبها، وقوة عباراتها - كل ذلك لا يستين ولا يتضح إلا بربط الجمل، وجمع شملها، وتعانق كلمها، وضم المسند إلى المسند إليه، والجواب إلى شرطه، والمقسم عليه إلى المقسم به، والمعمول إلى عامله، والمتعلق إلى متعلقه، والحال إلى صاحبه، والتمييز إلى مميزه، والمستثنى إلى المستثنى منه، والمؤكد إلى المؤكد، والبدل إلى المبدل منه، والنعت إلى المنعوت، وهكذا.

وتعمد الوقف على رءوس الآي مطلقاً - كثيراً ما يترتب عليه الفصل بين هذه المذكورات، ولا شك أنه ينجم عن هذا الفصل، عدم فهم المعنى المراد، وتفكك النظم القرآني الجليل، وذهاب ما في الآي من جمال وروعة، وما في الأساليب القرآنية من رصانة وجودة، وما في التراكيب من جزالة ودقة.

وأما ما استند إليه أصحاب المذاهب الثلاثة من حديث أم سلمة السابق - ولا مستند لهم غيره - فلا يؤيد مدعاهم، ولا يعضد مذهبهم، للأمور الآتية:

الأول:

قال الشيخ الحصري: إن في إسناده علة وغرابة، وتصحيح الحافظ ابن



حجر له من بعض الطرق لا ينفي عنه العلة والغرابة من باقي الطرق، والحديث لا ينهض للاحتجاج به إلا إذا سلم من جميع العلل، والغرابة، خصوصاً إذا احتج به على ما يتعلق بألفاظ القرآن الكريم.

الثاني:

أن الحديث ليس فيه دلالة على أن وقف الرسول ﷺ على رءوس الآيات كان لبيان أن الوقف عليها من السنن التي يثاب المكلف على فعلها، بل يحتمل احتمالاً قريباً أو وقف الرسول ﷺ عليها كان لبيان الجواز، أي جواز الوقف على رءوس الآيات وإن كان هناك تعلق لفظي، ولتعليم الصحابة الفواصل ورؤوس الآيات كما ذهب إلى هذا الحافظ ابن حجر، وناهيك به علماً وفهماً للسنة النبوية، والإمام المدقق العلامة الجعبري وهو من الحذاق المتقنين المبرزين في كثير من علوم القرآن والدين واللغة، ومن المقرر الذي لا يمتري فيه أحد من أهل العلم أن الدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال.

الثالث:

وعلى تسليم أن الرسول ﷺ كان يقف على رؤوس الآيات لبيان أن الوقف عليها من السنن التي يثاب المرء على فعلها - فليس في الحديث ما يدل على أن الرسول ﷺ كان يفعل ذلك في القرآن كله، بل هناك من الروايات ما يفيد أن ذلك خاص بسورة الفاتحة، منها: ما أخرجه الدارقطني وابن خزيمة والحاكم عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ① الحمد



لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾
 أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾
 فقطعها آية آية، فهذا الحديث نص في قراءة الفاتحة بخصوصها.

وعلى هذا يكون المراد من القراءة في رواية الترمذي وغيره: «كان يقطع قراءته آية آية» - قراءة الفاتحة بخصوصها، لأنه من المعلوم أن روايات الحديث يشرح بعضها بعضاً، ويرد بعضها لبعض ويحمل العام فيها على الخاص، والمطلق على المقيد.

وإنما خص الرسول ﷺ الفاتحة بتقطيع آيتها، والوقف على رأس كل آية فيها، لما لها من مزيد الفضل، وعظيم الرفعة، وسمو المكانة، وعلو المنزلة على غيرها من سور القرآن الكريم.

والدليل على ذلك: ما روي عن سعيد بن المعلی رضي الله عنه أنه قال: كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله: إني كنت أصلي، فقال رضي الله عنه: ألم يقل الله تعالى ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ثم قال: «إني لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن الكريم قبل أن تخرج من المسجد، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج قلت له: ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن الكريم؟ فقال رسول الله ﷺ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته (١)».

(١) أخرجه البخاري.





﴿الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ﴾

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحمد لله رب العالمين أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني»^(١).

وإنما كانت الفاتحة أعظم السور في القرآن الكريم - كما دل على ذلك حديث البخاري - وكانت أم القرآن، وأم الكتاب - وأم كل شيء أصله - كما دل على ذلك حديث الترمذي، لأنها اشتملت على ما لم يشتمل عليه غيرها من سور الكتاب العزيز، حيث إنها جمعت معان القرآن كله، وتضمنت جميع علومه ومقاصده، على سبيل الإجمال، وكل ما في القرآن تفصيل لها، وشرح لمرماها.

فلا غرو أن عنى النبي صلى الله عليه وسلم بتلاوتها هذه العناية الفائقة فقطع كلماتها، ووقف على رءوس آياتها، ليحفظها عنه المسلمون جميعاً كلمة كلمة، وآية آية، ويتلقاها عنه الكبير والصغير، الرجل والمرأة، الكهل والشيوخ، الغلام والجارية، الصبي واليافع، ويسمعها منه العربي المستنير والأعرابي الجلف الغليظ.

قال العلماء: ولم يثبت - فيما وقفنا عليه من صحاح السنة والآثار - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع في أية سورة من سور القرآن العظيم مثل صنيعه في سورة الفاتحة.

الآن تكاد أكثر الختمات القرآنية المسموعة لمشاهير القراء كلها تسير على هذا النمط.

(١) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح .



قال الشيخ: عبدالله بن سعيد القنوبي: ومما يحز في النفس أن الأجيال تتلقاها مغمضة العينين تقليدًا كاملاً بدون التفات إلى بتر المعاني وفصل الايات، بينما كان القدماء من المقرئين لا يقفون إلا حيث تمام المعاني.

فكيف تكون سنة للنبي ﷺ وفيها بتر المعاني رأسًا!!!

وكذلك أكثر المتعلمين للتجويد يكادون يقتلون أنفسهم لتطبيق الغنة والمد وإسماع الهمس والقلقة، ويتركون أحكام الوقف وهي أهم وألزم لأنها تغير المعاني، بينما بقية الأحكام التجويدية وإن كانت مهمة إلا أن أغلبها لا يغير المعنى.

بل حتى هذا التجويد الصناعي المتكلف الآن ليس من فن التجويد في شيء بل من التكلف المقيت، فالتجويد حلية وهو يسر سهل ليس كهذا التقعر والتكلف اليوم.

فيكاد علم الوقف أهمل إلا عند القلة، ونسأل الله أن يتبه لذلك الأمر من يعتني بهذه المعارف القرآنية.

انظروا إلى رؤوس الآيات الآتية:

- ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، ما شأنها؟ حتى تأتي الآية التي تليها ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾.

- ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات: ١٥١] يقولون ماذا؟ حتى تأتي التي تليها ﴿وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [١٥٢].



- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:٤] اثبات الويل للمصلين ويقف، هل هذا يليق بكلام الله؟

- ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات:١٦٧] يقولون ماذا؟ حتى يأتي ما بعدها ليذكر ما قالوه.

وغيرها مئات الأمثلة في كتاب الله.

في الابتداء أيضا، بما أنه يقف وابتدى:

- ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:٢٢٠] ماذا نفهم من هاتين الكلمتين لولا أن وصلناهما بما قبلهما ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢١٩) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

- ﴿مِن دُونِهِ﴾ فِكَيْدُونِي جَمِيعًا تُرَّ لَا تُنْظَرُونَ ﴿ [هود:٥٥] من دون من؟ لولا أن يوضحها بوصلها بما قبلها ﴿مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾، ﴿مِن دُونِهِ﴾.

- ﴿وَيَالَيْلٍ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصفات:١٣٨] هل هذا معنى واضح؟ هل ينفي العقل في الليل؟ أما إذا وصلتها بما قبلها ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُؤْرُونَ عَلَيْهِمْ مُمْسِحِينَ﴾ (١٣٧) وَيَالَيْلٍ، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (١٣٨) هكذا تكون روعة المعاني.

- ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصفات:١٥٢] عيادًا بالله إذا ابتداء هكذا لأنه وقف على ما قبلها يثبت الولد لله، بخلاف لو وصل ﴿لَيَقُولُونَ﴾ (١٥١) وَلَدَ اللَّهُ ﴿نسب المقول الى قائله، فكيف يتحول تبديل المعنى في الآية من إيمان إلى شرك بسبب الوقف المزعوم أنه سنة؟

حاشا لرسول الله ﷺ أن يفعل ذلك.



﴿الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ﴾



والقرآن مملوء بمئات الأمثلة على هذا النحو وقريب منه، فعلينا أن نتبصر ولو اشتهر بين الناس، بينما القدماء ما كان مشتهرا عندهم إلا وصل الآيات وربطها بمعانيها.

ذكر الدكتور يحيى الغوثاني أنه أدرك من مشايخه الكبار الذين اقعدهوا من الكبر فكان يصحح تلاوته أمامهم، فقرأ الغوثاني يوماً أمام شيخه هذا سورة الفاتحة الشريفة، حتى إذا وصل إلى قوله تعالى: ﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] يقول: أردت أن أقف على قوله ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فإذا بشيخي يشير بأصبعه وكفه ترتعش من كبر السن أن صلها ولا تقف عليها.





المبحث الرابع

علامات الوقف في المصحف الشريف

(م): تفيد لزوم الوقف ولزوم البدء بما بعدها وهو ما يسمى بالوقف اللزوم، كما في قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٣٦].

(لا): تفيد النهي عن الوقف في موضعها، والنهي عن البدء بما بعدها، كما في قوله - تعالى - : ﴿ ثُمَّ لَا يُتَعَوَّنَ مَا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

(صلي): تفيد بأن الوصل أولى مع جواز الوقف، كما في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ [البقرة: ٣٨].

(قلي): تفيد بأن الوقف أولى مع جواز الوصل، كما في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ ﴾ [الكهف: ٢٢].

(ج): تفيد جواز الوقف، كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ ﴾ [الحجرات: ٧].

(النقط المثلثة): تفيد جواز الوقف بأحد الموضعين، وليس في كليهما، وهو ما يسمى بوقف المعانقة، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢].



(٥): للدلالة على زيادة الحرف وعدم النطق به مُطلقاً، كما في هذه الأمثلة: ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم: ٥١]، ﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [١] [الإنسان: ٤]، ﴿أُولَئِكَ﴾.

(٦): للدلالة على زيادة الحرف وعدم النطق به حين الوصل فقط، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ [٢] [الكهف: ٣٨].

(٧): للدلالة على التسهيل، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَعْرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

(٨): للدلالة على سكون الحرف ووجوب النطق به، كما في قوله - تعالى -
:- ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: ٤٦].

(٩): للدلالة على وجود الإقلاب، كما في قوله - تعالى - : ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ
الصُّدُورِ﴾ [٦].

(١٠): للدلالة على إظهار التنوين بالفتح أو بالكسر، كما في قوله - تعالى -
: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

(١١): للدلالة على إظهار التنوين بالضم، كما في قوله - تعالى - : ﴿فَلَا
خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

(١٢): للدلالة على الإدغام أو الإخفاء، كما في قوله - تعالى - : ﴿يَهْبُ لِمَنْ
يَشَاءُ إِنشَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩].



(ا)، (و)، (ي): إذا وقعت هذه الحروف هكذا صغيرة، فهي للدلالة على وجوب النطق بها كأنها كبيرة، فينطق الحرف منها حسب ما يقتضيه تشكيهه أو إهماله، ومثال ذلك في الواو المدية: (داوود)، ومثال ذلك في الياء المدية: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، ومثال ذلك في الياء المتحركة:

ومثال ذلك في ألف المد: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿فَأَسْمَسِكَ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣].

(ن): إذا وقعت النون مفردة صغيرة، دل ذلك على وجوب النطق بها، ومثال ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَجِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨].

(س): إذا وقعت السين أعلى الصاد، فهي للدلالة على وجوب النطق بالسين، كما في هذين المثالين:

وأما إذا وضعت السين أسفل الصاد؛ فالنطق بالصاد، هذا من طريق الشاطبية [٣] كما في هذين المثالين:

﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُضَيِّطُونَ﴾ [الطور: ٣٧] [٤].





المبحث الخامس

تعريف الابتداء مع ذكر أقسامه

تعريفه:

هو الشروع في القراءة بعد وقف أو قطع إن انصرف عنها، فإذا كان استئناف القراءة بعد قطع، فعلى القارئ أن يراعي أحكام البسملة والاستعاذة المبين ذكرها في كتب التجويد.

أما إذا كان الاستئناف بعد وقف، فلا داعي إلى مراعاة أحكام الاستعاذة والبسملة؛ وذلك لأن الوقف - عادة - يكون للاستراحة ولأخذ النفس فقط.

أنواعه:

الابتداء نوعان:

١- ابتداء حسن: يجوز الابتداء به.

٢- ابتداء قبيح: لا يجوز الابتداء به.

• الابتداء الحسن:

هو الابتداء بكلام مستقل يوضح معنى أراد الله ولا يخالفه، وهذا النوع من الابتداء يجوز الابتداء به.

أقسامه:

ينقسم الابتداء الحسن إلى:

- ابتداء تام: كالابتداء بقوله - تعالى - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ



جَنَّتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿الكهف: ١٠٧﴾؛ وذلك لأنه غير متعلّق بما قبله لفظاً أو معنىً.

-ابتداء كافٍ: كالابتداء بقوله - تعالى - ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]؛

وذلك لأنه متعلّق بما قبله في المعنى فقط.

-ابتداء حسن: كالابتداء بقوله - تعالى - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾

[البقرة: ٨]؛ وذلك لأنّه متعلّق بما قبله لفظاً ومعنىً.

• الابتداء القبيح:

هو الابتداء بكلام فاسد المعنى ويوهم خلاف المعنى الذي يريده الله،

وهذا الابتداء غير جائز، وذلك مثل الابتداء بقوله - تعالى - ﴿إِنِّي لَهُبٍ وَتَبَّ﴾

[المسد: ١]؛ لأنه لم يفهم منه معنىً.

والقباحة في الابتداء هنا متفاوتة، فهناك ابتداء قبيح؛ كالابتداء بالمفعول

به، أو الحال، أو التمييز، وهناك ابتداء أقبح؛ كالابتداء بقوله - تعالى -: ﴿أَتَّخَذَ

اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]،

وقوله - تعالى -: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله - تعالى -: ﴿الْمَسِيحُ

أَبْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقوله - تعالى -: ﴿الْيَهُودُ عَضَبٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]،

وكالابتداء بقوله - تعالى -: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِيَّاكُمْ

أَن تُوْمِنُوا﴾، فكل هذه الابتداءات شديدة القبح غير جائزة.



مواضع يتعين الابتداءُ بها:

هناك مواضع يلزم القارئُ الابتداءُ بها، وهي:

- ١- ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبْنَاءَهُمْ ﴾ بالبقرة والأنعام.
- ٢- ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].
- ٣- ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾ [التوبة: ٢٠].
- ٤- ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٣٤].
- ٥- ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ [غافر: ٧].





المبحث السادس

تطبيقات

الابتداء لا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موفً بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، وتتفاوت تمامًا وكفاية، وحسنًا وقبحًا، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالاته،

نحو الوقف على: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، فإن الابتداء بـ«الناس» قبيح، وبـ: ﴿وآمنًا﴾ تام، فلو وقف على من يقول، كان الابتداء بـ: «يقول» أحسن من الابتداء بـ: «من».

وكذا الوقف على: ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح، والابتداء بـ: «الله» أقبح، وبـ: «ختم» كافٍ.

والوقف على: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، و: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيح، والابتداء بابن قبيح، وبُعْزَيْرِ وَالْمَسِيحِ أَشَدَّ قَبِيحًا، لو وقف على: ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٢] ضرورة، كان الابتداء بالجلالة قبيحًا، وبـ: «وعدنا» أقبح منه، وبـ: «ما» أقبح منهما.



﴿ الوقفُ والابتداء ﴾



وقد يكون الوقف حسنًا، والابتداء به قبيحًا، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾
 [الممتحنة: ١] الوقف عليه حسن، والابتداء به قبيح؛ لفساد المعنى؛ إذ يصير
 تحذيرًا من الإيمان بالله.

وقد يكون الوقف قبيحًا، والابتداء جيدًا، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا﴾
 [يس: ٥٢] الوقف على «هذا» قبيح؛ لفصله بين المبتدأ وخبره، ولأنه يوهم أن
 الإشارة إلى المرقد، والابتداء بـ: «هذا» كافٍ، أو تام لاستثناؤه.





المبحث السابع

تنبيهات

الأول:

قولهم: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا كذا، قال ابن الجزري: إنما يريدون به الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه، اللهم إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن، وخلاف المعنى الذي أراده الله؛ فإنه يكفر، فضلاً عن أن يآثم.

الثاني:

ينبغي تحري المعنى الأتم، والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على: ﴿وَأَرْحَمَنَا أَنْتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والابتداء: ﴿مَوْلَانَا فَأَنْصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء.

ونحو: ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢]، ويبتدىء: ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا﴾

[النساء: ٦٢].

ونحو: ﴿يَبْنَئُ لَا تَشْرِكُ﴾ [لقمان: ١٣]، ويبتدىء: ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَلْشَرِكُ﴾ [لقمان:

١٣]، على معنى القسم.



ونحو: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾ [التكوير: ٢٩]، ويبتدىء: ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

ونحو: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ويبتدىء: ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

فكله تعسّف وتمحّل، وتحريف للكلم عن مواضعه.

الثالث:

يُغْتَفَرُ فِي طُولِ الْفَوَاصِلِ وَالْقَصَصِ وَالْجُمَلِ الْمَعْتَرِضَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَفِي حَالَةِ جَمْعِ الْقِرَاءَاتِ وَقِرَاءَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّنْزِيلِ - مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا، فربما أُجِيزَ الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ لِبَعْضِ مَا ذَكَرَ، وَلَوْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَبِحْ، وَهَذَا الَّذِي سَمَاهُ السَّجَاوَنْدِيُّ: الْمُرْخَصُ ضَرُورَةً، وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢].

والأحسن تمثيله بنحو: ﴿قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو:

﴿النَّبِيِّنَ﴾، وبنحو: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو:

﴿عَاهِدُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]، وبنحو كل من فواصل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١﴾

[المؤمنون: ١] إلى آخر القصة، قال صاحب المستوفى: التَّحْوِيُونَ يَكْرَهُونَ الْوَقْفَ

الناقص في التنزيل مع إمكان التام، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقف تام،

حُسْنُ الْأَخْذِ بِالْناقِصِ؛ كقوله: ﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ

أَحَدًا﴾ ﴿١٨﴾ [الجن: ١٨] إن كسرت بعده إن، وإن فتحتها فإلى قوله: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ

عَلَيْهِ لِبَدَا﴾ ﴿١٩﴾ [الجن: ١٩].



ويحسن الوقف الناقص أمور، منها:

أن يكون لضرب من البيان؛ كقوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ﴾ [الكهف: ١]؛ فإن الوقف هنا يبين أن ﴿فِيمَا﴾ [الكهف: ٢] منفصل عنه، وأنه حال في نية التقديم، وكقوله: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] ليفصل به بين التحريم النسبي والسببي، ومنها: أن يكون الكلام مبنياً على الوقف، نحو: ﴿يَلِينَنِي لَأُوتَ كُنْيَةَ ۗ﴾ [٢٥] ﴿وَلَمْ أَذِرْ مَا حَسَابِيَةَ ۗ﴾ [الحاقة: ٢٥، ٢٦].

وكما اغتفر الوقف لما ذكر، قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظياً، نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ لقرب الوقف على ﴿بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧]، وعلى ﴿الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧]، وكذا يراعى في الوقف الازدواج، فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه، وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه، نحو: ﴿لَهُمَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] - مع - ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، ونحو: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] - مع - ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

ونحو: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ [الحج: ٦١] - مع - ﴿وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١].

ونحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۗ﴾ [فصلت: ٤٦] - مع - ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيَهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦].



الرابع:

قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على: ﴿لَارِيْبٌ﴾ [البقرة: ٢]، فإنه لا يجيزه على: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، والذي يجيزه على: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] لا يجيزه على: ﴿لَارِيْبٌ﴾ [البقرة: ٢] (التعاقب).

وكالوقف على: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فإن بينه وبين: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] مراقبة، والوقف على: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فإن بينه وبين: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] مراقبة.

وأول من نبه على المراقبة في الوقف: أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة في العروض.

الخامس:

قال ابن مجاهد^(١): لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن،

(١) صاحب السبعة في القراءات: حققه شوقي ضيف، وهو كتاب رائع ومهم جداً لمعرفة القراءات تفصيلاً.



وقال غيره: وكذا علم الفقه؛ ولهذا من لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب يقف عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، وممن صرح بذلك النكزاوي فقال في كتاب الوقف:

لا بد للقارئ من معرفة مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه؛ لأن ذلك يعين على معرفة الوقف والابتداء؛ لأن في القرآن مواضع ينبغي الوقف على مذهب بعضهم، ويمتنع على مذهب آخرين.

فأما احتياجه إلى علم النحو وتقديراته: فلأن من جعل: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨] منصوبًا على الإغراء، وقف على ما قبله، أما إذا أعمل فيه ما قبله، فلا [يقف].

وأما احتياجه إلى القراءات: فلما تقدم من أن الوقف قد يكون تامًا على قراءة، غير تام على أخرى.

وأما احتياجه إلى التفسير: فلأنه إذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦]، كان المعنى: أنها محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٦] كان المعنى: أنها محرمة عليهم أبدًا، وأن التية أربعين، فرجع في هذا إلى التفسير.

وقد تقدم أيضًا أن الوقف يكون تامًا على تفسير وإعراب، غير تام على تفسير وإعراب آخر.

وأما احتياجه إلى المعنى فضرورة؛ لأن معرفة مقاطع الكلام إنما تكون



بعد معرفة معناه؛ كقوله: ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٦٥]، فقوله: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ ﴾ [يونس: ٦٥] استئناف لا مقولهم، وقوله: ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّتِنَا ﴾ [القصص: ٣٥]، وابتدئ: ﴿ أَنْتُمَا ﴾ [القصص: ٣٥]،

وقال الشيخ عز الدين: الأحسن الوقف على ﴿ إِلَيْكُمَا ﴾ [القصص: ٣٥]؛ لأن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها، وقد غلبوا بها السحرة، ولم تمنع عنهم فرعون. وكذا الوقف على قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِئْسَ ﴾ [يوسف: ٢٤]، وابتدئ: ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يوسف: ٢٤]، على أن المعنى: «لولا أن رأى برهان ربه لهم بها»، فقدم جواب «لولا»، ويكون همه متفياً، فعلم بذلك أن معرفة المعنى أصل في ذلك كبير.

السادس:

حكى ابن برهان النحوي عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة: أنه ذهب إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومتعمد الوقوف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة، فكله قرآن، وبعضه قرآن، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن.

السابع:

لأئمة القراء مذاهب في الوقف والابتداء؛ فنافع كان يراعي محاسنهما



بحسب المعنى، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس، واستثنى ابن كثير: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِشَرِّ﴾ [النحل: ١٠٣]، فتعمد الوقف عليها، وعاصم والكسائي حيث تم الكلام، وأبو عمرو يتعمد رؤوس الآي ويقول: هو أحب إلي، فقد قال بعضهم: إن الوقف عليه سنة، وقال البيهقي في الشعب وآخرون: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات، وإن تعلق بما بعدها، اتباعاً لهدي رسول الله ﷺ وسنته.

روى أبو داود وغيره عن أم سلمة: أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يقف، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثم يقف، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف.

الثامن:

الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالباً مراداً بها الوقف، والمتأخرون فرقوا، فقالوا:

القطع:

عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع؛ أخرج سعيد بن منصور في سننه، حدثنا أبو الأحوص، عن أبي سنان، عن ابن أبي الهذيل أنه قال: «كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها»؛



إسناده صحيح، وعبدالله بن أبي الهذيل تابعي كبير، وقوله: «كانوا » يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

والوقف:

عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا.

والسكت:

عبارة عن قطع الصوت زمنًا، هو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس، واختلاف ألفاظ الأئمة في التأدية عنه مما يدل على طول وقصره؛ فعن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة، والصحيح أنه مقيد بالسمع والنقل، ولا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته. وقيل: يجوز في رؤوس الآي مطلقًا حالة الوصل؛ لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك.





المبحث الثامن

ضوابط

- ١- كل ما في القرآن من «الذي» و«الذين» يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً، والقطع على أنه خبر، إلا في سبعة مواضع؛ فإنه يتعين الابتداء بها.
- ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ في [البقرة: ١٢١].
 - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ في [البقرة: ١٤٦]،
 - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ في [الأنعام: ٢٠].
 - ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ في [البقرة: ٢٧٥].
 - ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا﴾ في [التوبة: ٢٠].
 - ﴿الَّذِينَ يَحْمُرُونَ﴾ في [الفرقان: ٣٤].
 - ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ في [غافر: ٧].

وفي قوله: ﴿الَّذِي يُوسِسُ﴾ في [الناس: ٥] يجوز أن يقف القارئ على الموصوف ويبتدئ بـ: «الذي» إن حملته على القطع، بخلاف ما إذا جعلته صفة.

وقيل: الصفة إن كانت للاختصاص امتنع الوقف على موصوفها دونها، وإن كانت للمدح جاز؛ لأن عاملها في المدح غير عامل الموصوف.



٢- الوقف على المستثنى منه دون المستثنى إن كان منقطعاً فيه مذاهب:

الجواز مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأٍ حُذِفَ خبره للدلالة عليه.
والمنع مطلقاً؛ لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً؛ لأنه لم يعهد استعمال «إلا» وما
في معناها إلا متصلة بما قبلها، ومعنى؛ لأن ما قبلها مشعر بتمام الكلام في
المعنى.

والتفصيل: فإن صرح بالخبر جاز؛ لاستقلال الجملة واستغنائها عما
قبلها، وإن لم يصرح به فلا؛ لافتقارها^(١).

٣- الوقف على الجملة الندائية جائز^(٢)، لأنها مستقلة، وما بعدها جملة

أخرى، وإن كانت الأولى تتعلق بها.

٤- كل ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده

حكايته^(٣).

٥- «كلا» في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعاً، منها سبعة للردع اتفاقاً،

فيوقف عليها، وذلك:

- ﴿عَهْدًا ۗ كَلَّا﴾ في [مريم: ٧٨، ٧٩].

- ﴿عِزًّا ۗ كَلَّا﴾ في [مريم: ٨١، ٨٢].

(١) قاله ابن الحاجب في أماليه.

(٢) نقله ابن الحاجب عن المحققين.

(٣) قاله الجويني في تفسيره.



- ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ (١٤) قَالَ كَلَّا ﴿ في [الشعراء: ١٤، ١٥].
- ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (١١) قَالَ كَلَّا ﴿ في [الشعراء: ٦١، ٦٢].
- ﴿شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ في [سبأ: ٢٧].
- ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾ (١٥) كَلَّا ﴿ في [المدثر: ١٥، ١٦].
- ﴿أَيْنَ الْمَفْرُوقِ﴾ (١٠) كَلَّا ﴿ في [القيامة: ١٠، ١١].

والباقي منها ما هو بمعنى حقاً قطعاً، فلا يوقف عليه، ومنها ما احتمل
الأمرين، ففيه الوجهان،

وقال مكي: هي أربعة أقسام:

الأول: ما يحسن الوقف فيه عليها على معنى الردع، وهو الاختيار، ويجوز
الابتداء بها على معنى «حقاً»، وذلك أحد عشر موضعاً:

اثنان في مريم، وفي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وسبأ، واثنان في المعارج، واثنان في
المدثر: ﴿أَنْ أَزِيدَ﴾ (١٥) كَلَّا ﴿ [المدثر: ١٥، ١٦]، ﴿مُنْشَرَّةً﴾ (٥٢) كَلَّا ﴿ [المدثر: ٥٢، ٥٣]، وفي
المطففين: ﴿أَسْطِرُّ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٣) كَلَّا ﴿ [المطففين: ١٣، ١٤]، وفي الفجر: ﴿أَهْنَنِ﴾ (١٦) كَلَّا ﴿
[الفجر: ١٦، ١٧]، وفي الهمزة: ﴿أَخْلَدُهُ﴾ (٣) كَلَّا ﴿ [الهمزة: ٣، ٤].

الثاني: ما يحسن الوقف عليها، ولا يجوز الابتداء بها، وهو موضعان في
الشعراء: ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ (١٤) قَالَ كَلَّا ﴿ [الشعراء: ١٤، ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (١١) قَالَ كَلَّا ﴿
[الشعراء: ٦١، ٦٢].

الثالث: ما لا يحسن الوقف عليها، ولا الابتداء بها، بل توصل بما قبلها

وبما بعدها، وهو موضعان في عم والتكاثر: ﴿تَوَكَّلَا سِعَامُونَ﴾ [النبا: ٥]، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤].

الرابع: ما لا يحسن الوقف عليها، ولكن يتبدأ بها، وهو الثمانية عشر الباقية.

٦- «بلى» في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً، وهي ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يجوز الوقف عليها إجماعاً؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، وهو سبعة مواضع:

- في الأنعام: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠].

- في النحل: ﴿بَلَىٰ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨].

- في سبأ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

- في الزمر: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ﴾ [الزمر: ٥٩].

- في الأحقاف: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤].

- في التغابن: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧].

- في القيامة: ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤].

الثاني: ما فيه خلاف، والاختيار المنع، وذلك خمسة مواضع:

- في البقرة: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

- في الزمر: ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن حَقَّتْ﴾ [الزمر: ٧١].

- في الزخرف: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا﴾ [الزخرف: ٨٠].



- في الحديد: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الحديد: ١٤].

- في تبارك: ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا﴾ [الملك: ٩].

الثالث: ما الاختيار جواز الوقف عليها، وهو العشرة الباقية.

٧- «نَعَمْ» في القرآن في أربعة مواضع:

- في الأعراف: ﴿قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والمختار الوقف عليها؛ لأن

ما بعدها غير متعلق بما قبلها؛ إذ ليس من قول أهل النار، والبواقي فيها].

- وفي الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢].

- وفي الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨].

والمختار لا يوقف عليها؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها؛ لاتصاله بالقول.

ضابط:

كل ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده.

كيفية الوقف على أواخر الكلم:

للووقف في كلام العرب أوجه متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة

تسعة:

[السكون، والرَّوْمُ، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف،

والإثبات، والإلحاق].

• فأما السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلًا؛ لأن





﴿الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ﴾

معنى الوقف الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن لا يوقف على متحرك، وهو اختيار كثير من القراء.

• وأما الرَّوْمُ: فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، قال ابن الجزري: وكلا القولين واحد، ويختص بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور، بخلاف المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة، إذا خرج بعضها خرج سائرهما، فلا تقبل التبعض،

• وأما - الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتها، وكلاهما واحد، ويختص بالضمة، سواء كانت حركة إعراب أم بناء، إذا كانت لازمة، أما العارضة وميم الجمع عند من ضم وهاء التانيث، فلا رَوْمَ في ذلك ولا إشمام، وقيد ابن الجزري هاء التانيث بما يوقف عليها بالهاء، بخلاف ما يوقف عليها بالتاء للرسم، ثم إن الوقف بالرَّوْمِ والإشمام ورد عن أبي عمرو والكوفيين نصًّا، ولم يأت عن الباقيين فيه شيء، واستحبه أهل الأداء في قراءتهم أيضًا، وفائدته بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

• وأما الإبدال: ففي الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين، ومثله إَذَا، وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء يوقف عليها بالهاء بدلًا



منها، وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف، فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مد من جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفاً جاز حذفها، نحو: ﴿أَقْرَأُ﴾ و﴿نَبِيٌّ﴾ و﴿بَدِئُوا﴾ و﴿إِنْ أَمْرُؤُا﴾ و﴿مِنْ شَطِيطٍ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾ و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ و﴿مِنْ مَاءٍ﴾.

● وأما النقل: ففيما آخره همزة بعد ساكن، فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فتحرك بهاء ثم تحذف هي، سواء أكان الساكن صحيحاً، نحو: ﴿دَفِئٌ﴾ و﴿مِلْءٌ﴾ و﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ و﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ و﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ و﴿يُفْرِقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْحِهِ﴾ و﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ - ولا ثامن لها، أم ياءً أو واوًا أصليتين، سواء كانتا حرف مد، نحو: ﴿الْمُسَوِّءُ﴾ و﴿وَجَاءَ﴾ و﴿يُضَيِّئُ﴾ و﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ و﴿لَنْنُوءَ﴾ و﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾، أم لين، نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿قَوْمَ سُوءٍ﴾ و﴿مَثَلُ السُّوءِ﴾.

● وأما الإدغام: ففيما آخره همز بعد ياء أو واو زائدتين، فإنه يوقف عليه عند حمزة أيضاً بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله، نحو: ﴿النَّسِيُّ﴾ و: ﴿بَرِيءٌ﴾ و﴿فُرُوءٌ﴾.

● وأما الحذف: ففي الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلًا ويحذفها وقفًا، وياءات الزوائد - وهي التي لم ترسم - مائة وإحدى وعشرون، منها خمس وثلاثون في حشو الآي، والباقي في رؤوس الآي، فنافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر يثبتونها في الوصل دون الوقف، وابن كثير ويعقوب يثبتان

في الحاليين، وابن عامر وعاصم وخلفٌ يحذفون في الحاليين، وربما خرج بعضهم عن أصله في بعضها.

• وأما الإثبات: ففي الياءات المحذوفات وصلاً عند من يثبتها وقفاً، نحو: ﴿هَادُوا﴾ و: ﴿وَالِ﴾ و: ﴿وَاقٍ﴾ و: ﴿بَاقٍ﴾.

• وأما الإلحاق: فما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها في: ﴿عَمَّ﴾ و: ﴿فِيمَ﴾ و: ﴿بِمَ﴾ و: ﴿لَمَ﴾ و: ﴿مَمَّ﴾، والنون المشددة من جمع الإناث، نحو: ﴿هُنَّ﴾ و: ﴿مِثْلَهُنَّ﴾، والنون المفتوحة نحو: ﴿أَفْئَلِمَيْتَ﴾ و: ﴿الَّذِينَ﴾ و: ﴿أَلْمُفْلِحُونَ﴾، والمشدد المبني، نحو: ﴿أَلَا تَعْلَوْنَ عَلَيَّ﴾ و: ﴿حَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ و: ﴿مُضْرِحِيَّ﴾ و: ﴿لَدَيَّ﴾.

قاعدة هامة:

أجمعوا على لزوم اتباع رسم المصاحف العثمانية في الوقف إبدالاً وإثباتاً وحذفاً ووصلاً وقطعاً، إلا أنه ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها؛ كالوقف بالهاء على ما كتب بالتاء، وبالإلحاق الهاء فيما تقدم وغيره، وبإثبات الياء في مواضع لم ترسم بها، والواو في: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨]، و: ﴿وَيَمَّحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، والألف في: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَيُّهُ السَّاجِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].



وتحذف النون في: ﴿وَكَايْنِ﴾ حيث وقع، فإن أبا عمرو يقف عليه بالياء، ويوصل: ﴿أَيَّامًا﴾ في الإسرائ، و: ﴿مَالٍ﴾ في النساء والكهف والفرقان وسأل، وقطع: ﴿وَيَكَاثُ﴾ و﴿وَيَكَاثُ﴾ و: ﴿الْأَيْسَجُدُوا﴾.

ومن القراء من يتبع الرسم في الجميع.

كيفية الوقف على أواخر الكلمات القرآنية

الحركة	كيفية النطق بها
السكون الأصلي	الوقف بالسكون فقط مثل، تَنْهَرُ
الفتحة	الوقف بالسكون فقط مثل: الْعَالَمِينَ
الضمة	الوقف بالسكون والرَّوم والإشمام مثل: نَسْتَعِينُ، قَبْلُ
الكسرة	الوقف بالسكون والرَّوم مثل: الرَّحِيمِ، وَالْعَصْرِ

كيفية الوقف على الكلمات المنونة

التنوين	كيفية النطق به
الرفع	بحذف النون والوقف بالسكون وبالرَّوم وبالإشمام، مثل: رَّحِيمٌ
الكسر	بحذف التنوين والوقف بالسكون وبالرَّوم، مثل، مُبِينٍ
النصب	بالتعويض عن التنوين بالألف



ثانيًا: هناك فرقٌ بين الوُقْفِ والقطع والسَّكْتِ، وسبق الحديث عن الوقف،
وسنوضح المقصود بالقطع والسَّكْتِ على النحو التالي:

١- القطع:

وهو قَطْعُ الصوت بعد النُّطْق بالكلمة القرآنيَّة بِنِيَّة التوقُّف عن القراءة،
أو هو الانتهاء من القراءة والانصراف عنها إلى أمرٍ آخر لا علاقة له بها، ولا
يكون القطع إلا على رؤوس الآي، ولا يكون في وسطها، والقطع يكون حسنًا
جائزًا إن كان على موضعٍ لو وقَّف عليه لكان الوقف تامًّا أو كافيًّا، ويكون
القطع قبيحًا غير جائز إن كان على موضعٍ لو وقَّف عليه لكان الوقف حسنًا،
وينبغي الحذر من القطع على أواخر بعض الأجزاء أو الأحزاب والأرباع
التي تتعلَّق بما بعدها في المعنى، ومن أمثلة ذلك: القطع عند نهاية الجزء
الثامن عند قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾
[الأعراف: ٨٧]؛ وذلك أنَّ نهاية الجزء الثامن في وسط قصَّة شعيب عليه السلام، وعليه
ينبغي على القارئ الحذر من القطع على كلامٍ متعلِّق بما بعده في المعنى حتى
ولو نهاية جزء أو حزب أو ربع.

٢- السكت:

وهو قطع الصَّوت بعد النُّطْق بالكلمة القرآنية زمنًا يسيرًا لا يتنفَّس فيه
القارئ، ومقدار زمن السكت: حركتان، وعند الإمام حفص عن عاصم هناك
أربع سكتات واجبة وسكتتان جائزتان.



أما السكتات الأربع الواجبة عند الإمام حفص عن عاصم، فهي:

أ- السكت على الألف المبدلة من التنوين في لفظ (عَوْجًا)، في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ ﴿١﴾ قِيمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ١، ٢]، ويجب السكت في هذا الموضع حال الوصل، ويجوز الوقف على كلمة ﴿عَوْجًا﴾ والبدء بـ ﴿قِيمًا﴾؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سنة، وحكمة السكت هنا: أن الوصل من غير سكت يوهم أن كلمة ﴿قِيمًا﴾ صفة لكلمة ﴿عَوْجًا﴾، ولا يستقيم أن يكون القيم صفة للمعوج.

ب- السكت على ألف ﴿مَرَقِدَانًا﴾، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْوِيلُنَا مِنْ بَعْثَانِ مِنْ مَرَقِدَانًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]، ويجب السكت على (مَرَقِدَانَا) حال الوصل، ويجوز الوقف على هذه الكلمة لتمام المعنى، وحكمة السكت هنا: أن الوصل من غير سكت يوهم أن قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ من قول المشركين المنكرين للبعث؛ بل هو من رد المؤمنين أو الملائكة عليهم.

ت- السكت على نون ﴿مَنْ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، ويجب السكت هنا ولا يجوز الوقف ولا الوصل بالإدغام.

ث- السكت على لام ﴿بَلَّ﴾، في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلَّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، ويجب السكت هنا، ولا يجوز الوقف ولا الوصل بالإدغام.

وحكمة السكت في هذين الموضعين: أن الوصل فيهما من غير سكت يوهم أنهما كلمة واحدة فيتغير المعنى، هكذا: (مَرَّاق) صيغة مبالغة من المروق

بمعنى الهروب، و(بَرَّان) مثني (بر) وهو ضد البحر، والصحيح أنهما كلمتان منفصلتان؛ ولذا وجب السكت.

أما السكتات الجائزة عند الإمام حفص عن عاصم، فسكتان، وهما:

أ- السكت بين آخر سورة الأنفال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وبداية سورة التوبة؛ أي: قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة:

١٨]، وفي هذا الموضع أوجهٌ ثلاثة: الوقف، والوصل مع السكت، والوصل بدون سكتٍ مع الإتيان بحكم الإقلاب، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيما لو وصلنا نهاية أيِّ سورة قبل سورة التوبة في ترتيب المصحف مع بداية سورة التوبة.

ب- السكت على كلمة ﴿مَالِيَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةٌ﴾ (٢٨) هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَنِيَّةٌ (٢٩) [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، وفي هذا الموضع أوجه ثلاثة: الوقف، والوصل مع السكت، والوصل بدون سكتٍ مع الإتيان بحكم إدغام المتماثلين.

ثالثاً: الابتداء، ويعرّف بأنه: هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف، فإن كان بعد قطعٍ فتستحبُّ الاستعاذة، وتستحبُّ البسملة إن كان الابتداء من أثناء السورة، أمّا إن كان الابتداء من أول أيِّ سورةٍ سوى سورة التوبة فتتعيّن البسملة، وإن كان بعد وقفٍ فلا يؤتَى بالاستعاذة ولا بالبسملة إلا إن كان الابتداء من أول أيِّ سورةٍ سوى سورة التوبة فتتعيّن البسملة، والابتداء بعد قطعٍ يكون حسناً جائزاً إن كان بعد قطعٍ حسنٍ على وقفٍ تامٍّ أو كافٍ، ويكون قبيحاً غير جائز إن كان بعد قطعٍ قبيحٍ على وقفٍ حسنٍ.



والابتداء بعد وقف يكون حسنًا جائزًا إن كان ابتداء بكلامٍ يفيد معنىً بعد وقف تامٍّ أو كافٍ أو حسنٍ على رؤوس الآي، ويكون قبيحًا غير جائز إن كان ابتداء بكلام لا يفيد معنىً بعد وقف قبيحٍ أو وقف حسنٍ على غير رؤوس الآي.

رابعًا: إتقان علم الوقف والابتداء يحتاج إلى معرفة عدة علوم:

قال المقرئ الكبير ابن مجاهد:

« لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن»^(١).

فالوقف في القرآن الكريم مبني على العلم بالمعنى، ولذلك قد يختلف قراء القرآن الكريم في الوقف في بعض المواضع بناء على الاختلاف في المعنى، أو يكون كل منهم نظر إلى معنى من معاني الآية. وهكذا.

ولذلك سبق أن ذكرنا أن الأفضل للعامة (الذي لا يعرف تفسير الآيات التي يقرأها) الأفضل له أن يلتزم بعلامات الوقف الموجودة بالمصحف.

ثانيًا: الالتزام بمواضع الوقف ليس واجبًا، وليست مخالفة تلك المواضع حرامًا، إلا إذا قصد القارئ أن يقف على بعض المواضع التي يفسد بها المعنى، وتؤدي إلى معنى قبيح، وهذا لا يصدر من مؤمن بالله معظم للقرآن.

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (١/٢٩٦).



قال الشيخ المقرئ عبد الفتاح المرصفي رحمته الله:

«ما قاله أئمتنا من أنه لا يجوز الوقف على كلمة كذا وكذا إنما يريدون بذلك الوقف الاختياري الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة ولا يريدون به أنه حرام أو مكروه إذ ليس في القرآن الكريم وقف واجب يأثم القارئ بتركه أو حرام يأثم القارئ بفعله ، لأن الوصل والوقف لا يدلان على معنى حتى يختل بذهابهما، وإنما يتصف الوقف بالحرمة إذا كان هناك سبب يؤدي إليها فيحرم حينئذ، كأن قصد القارئ الوقف من غير ضرورة على لفظ «إله» أو على لفظ «لا يستحي» أو على لفظ «لا يهدي» في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]. وما شابه ذلك مما تقدم ذكره في الوقف القبيح إذ لا يفعل ذلك مسلم قلبه مطمئن بالإيمان.

وفي هذا المقام يقول الحافظ ابن الجزري في المقدمة الجزرية:

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ماله سبب (١)

خامساً:

نظم الإمام ابن الجزري أبيات الوقف والابتداء في منظومته: «طيبة النشر»

(١) «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» للمرصفي (١/٣٨٧).



بعبارة واضحة، فأحببت ذكرها للفائدة، قال:

وَبَعْدَ مَا تُحْسِنُ أَنْ تُجَوِّدَا
فَاللَّفْظُ إِنْ تَمَّ وَلَا تَعْلَقَا
قِفْ وَابْتَدِئِ، وَإِنْ بَلَفْظٍ فَحَسِّنِ
وَعَيِّرْ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبُ
وَفِيهِمَا رِعَايَةُ الرَّسْمِ اشْتُرِطُ
وَالسَّكْتُ مِنْ دُونِ تَنْفُسٍ وَخُصَّ
وَالآنَ حِينَ الْأَخْذِ فِي الْمُرَادِ

لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ وَقْفًا وَابْتِدَاءً
تَامًا، وَكَافٍ إِنْ بِمَعْنَى عُلُقَا
فَقِفْ وَلَا تَبْدَأْ سِوَى الْآيِ يُسَنَّ
يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيُبْدَأُ قَبْلَهُ
وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ (١)
وَالْقَطْعُ كَالْوَقْفِ وَبِالْآيِ شُرْطُ
بِذِي اتِّصَالٍ وَانْفِصَالٍ حَيْثُ نُصِّ
وَاللَّهُ حُسْبِي وَهُوَ اعْتِمَادِي (٢)

وقال أيضًا في مقدمة الجزرية (٣):

١٣- باب معرفة الوقف والابتداء:

وبعد تجويدك للحروف
والابتداء وهي تنقسم إِدْنُ
وهي لِمَاتِمٍ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ
فَالتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَا مَنَعَنُ

لا بد من معرفة الوقوف
ثَلَاثَةً تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ
تعلق أو كان معنًى فَا بْتَدِي
إِلَّا رُوِّسَ الْآيِ جَوِّزٌ فَالْحَسَنُ

(١) «فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد» (ص: ٨٨).

(٢) متن «طيبة النشر» في القراءات العشر (ص: ٣٧).

(٣) «المقدمة الجزرية» (ص: ١٨).



﴿الوقفُ والابتداء﴾

يُوقِفُ مُضْطَرًّا وَيُبْدَأُ قَبْلَهُ
وَلَا حَرَامَ غَيْرَ مَالِهِ سَبَبٌ

وَعَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجِبٌ

وقال ناظم متن السلسبيل (١):

بابُ الوقوفِ:

لأبْدَأَ أَنْ تَعْرِفَ وَقْفًا وَابْتِدَاءً
تَامٌ وَكَافٍ حَسَنٌ قَبِيحٌ
كَافٍ إِذَا مَعْنَى فَقَطُّ تَعَلَّقَا
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَتَمَّتِ الْجُمْلُ
فِي غَيْرِ رَأْسٍ قِفَ عَلَيْهِ وَصَلَنُ
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَلَكِنْ لَمْ يُفْهِدْ
إِنْ كُنْتَ مُضْطَرًّا وَصَلَهُ وَصَلَا
مَا أَوْهَمَ الْمَعْنَى وَقَارِيهِ نَوَى

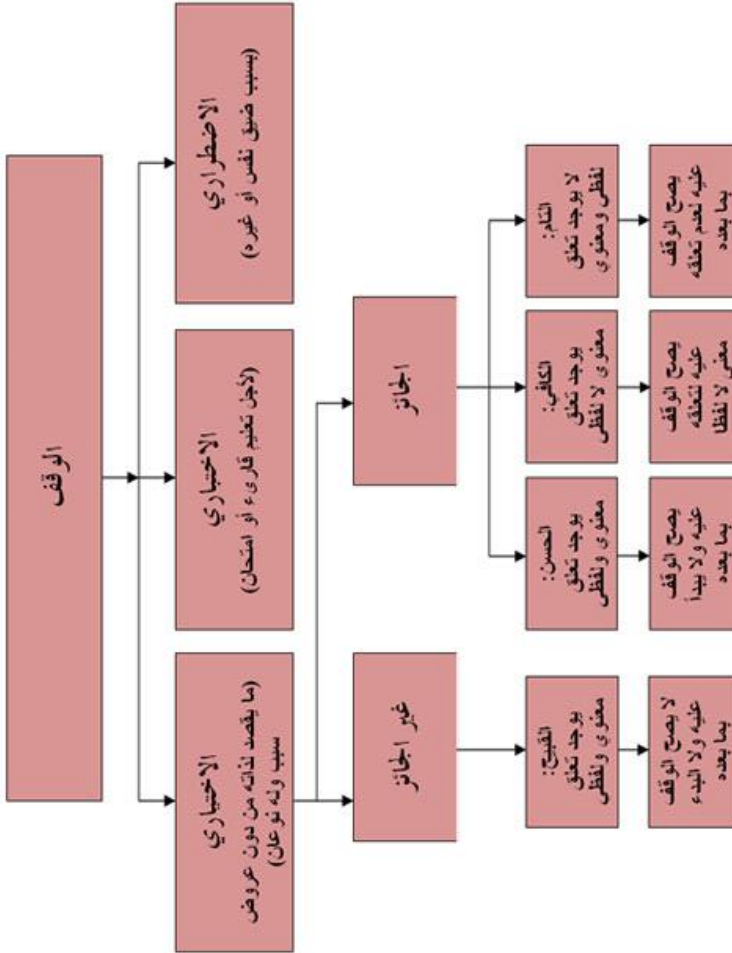
وَبَعْدَ أَنْ تَعْرِفَ أَنْ تُجَوِّدَا
إِنَّ الْوُقُوفَ أَرْبَعٌ تُرِيحُ
تَامٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ مُطْلَقًا
وَحَسَنٌ إِذَا تَعَلَّقَ حَصْلُ
قِفَ وَابْتِدَاءٌ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحَسَنُ
أَمَّا الْقَبِيحُ فَتَعَلَّقَ وَوَجِدْ
وَلَا يُجَوِّزُ الْوَقْفُ فِيهِ إِلَّا
وَلَمْ يَجِبْ وَقْفٌ وَلَمْ يَحْرَمْ سِوَى



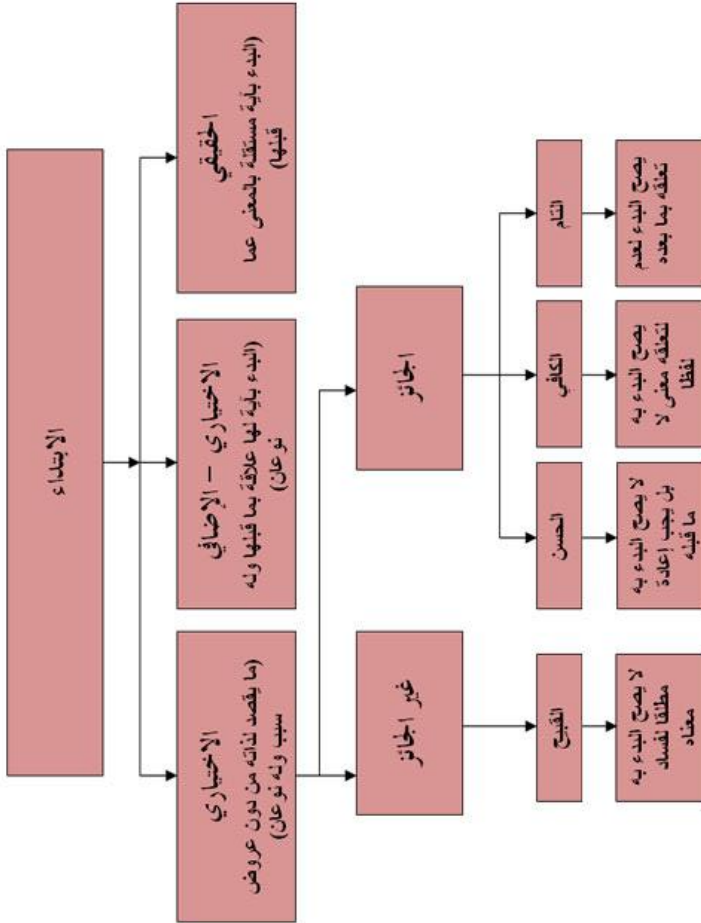
(١) «نظم متن السلسبيل الشافعي في علم التجويد» (١٣٨٢) (ص: ٣٠).



جدول بيان أنواع الوقف



جدول بيان أنواع الابتداء





الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف البريات، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد
فالحمد لله أولاً وأخيراً الذي يسر لي كتابة هذا البحث وأعاني عليه، فله الحمد والشكر.

وفي خاتمة هذا البحث أشير إلى أهم النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

- ١- الوقف والابتداء: من الأبواب الهامة في علم التجويد والتي يتعين على القارئ أن يحيط علمًا بهما.
- ٢- من العلوم التي تتصل بعلم الوقف والابتداء: علم التفسير وأسباب النزول، وعد الآي، والرسم العثماني، والنحو، والبلاغة، وكل هذه وسائل تمكن من معرفة الوقف والابتداء.

١- قسم بعضهم الوقف إلى أربعة أقسام عامة وهي:

- ١- الوقف الاضطراري.
- ٢- الوقف الانتظاري.
- ٣- الوقف الاختباري.
- ٤- الوقف الاختياري:

ثم قسم الاختياري إلى أربعة أقسام خاصة:

- ١- تام .
- ٢- كاف .
- ٣- حسن .
- ٤- قبيح .



٤- يأتي الوقف: في رءوس الآي وأواسطها ولا بد معه من التنفس ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل.

٥- كل ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده.

هذا ما تم جمعه والحمد لله على توفيقه

وكتبه الطالب / عبد السلام بن عبده بن عبده المعباء

المملكة العربية السعودية - خميس مشيط الرابع من محرم لسنة ثلاثة

وأربعين وأربعمائة وألف للهجرة الموافق (٤/٨/٢٠٢١م).





٥	المقدمة.....
٩	تمهيد.....
١١	المطلب الأول دليل مشروعية الوقف والابتداء.....
١٣	المطلب الثاني بداية التأليف فيه.....
١٦	المطلب الثالث أهمية علم الوقف والابتداء.....
١٨	المطلب الرابع أماكنه.....
١٩	المبحث الأول: الوقف والابتداء.....
٢١	المطلب الأول: تعريف الوقف والابتداء.....
٢٤	المطلب الثاني: أنواع الوقف والابتداء.....
٣٦	المبحث الثاني تعريف السكت والقطع في اللغة والاصطلاح.....
٤٣	المبحث الثالث مذاهب العلماء في الوقف على رؤوس الآي.....
٥٩	المبحث الرابع علامات الوقف في المصحف الشريف.....
٦٢	المبحث الخامس تعريف الابتداء مع ذكر أقسامه.....
٦٥	المبحث السادس تطبيقات.....
٦٧	المبحث السابع تنبيهات.....



﴿ الوقفُ والابتداء ﴾



٧٥	المبحث الثامن ضوابط.....
٩٣	الخاتمة.....
٩٥	الفهرس.....

